دراسات عالمية

Panton 286 C



روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا

أرتيوم لوكين

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 118



روسيا وتوازن القوى

في منطقة شمال شرق آسيا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛ كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير: **راشد سعيد الشامسي**

دراســات عـالميــة

روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا

أرتيوم لوكين

العـدد 118

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Russia and the Balance of Power in Northeast Asia," by Artyom Lukin; and published in the *Pacific Focus,* Vol. XXVII, No. 2 (August 2012), 155–183. The ECSSR is indebted to the author and original publisher (Center for International Studies, Inha University) for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-812-8

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-813-5

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

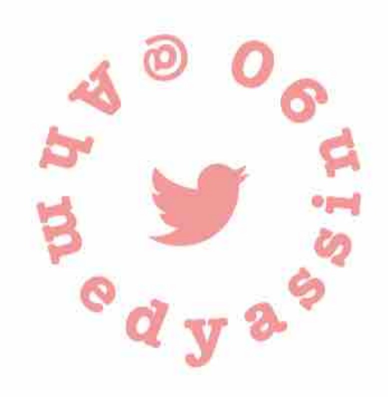
هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدمة

تحاول هذه الورقة دراسة نظام توازن القوى الناشئ في منطقة شمال شرق آسيا، وهو النظام الذي يحل محل الهيمنة الأمريكية. فثمة توازن قوى متعدد الأقطاب بدأ يتشكل في المنطقة، وتعدّ الصين والولايات المتحدة الأمريكية هما أقوى اللاعبين ضمن هذا النظام الإقليمي، وهناك أقطاب آخرون لايزالون ذوي أهمية كبيرة، وإن كانوا أقل نفوذاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتُعدّ روسيا أهم قوة بينهم؛ لأنها طرف مستقل بالكامل، ولديها قدرات استراتيجية كبيرة.

وعلى الرغم من أن منطقة شمال شرق آسيا لاتزال مهيأة لمزيد من التنافس، فإن هناك قوى وتوجهات نافذة تثير التوقعات باحتمالات ظهور نظام إقليمي مستقر وسلمي بشكل نسبي. إن هذه القوى المهدِّئة للأوضاع هي: الأسلحة النووية، والتركيبة السكانية، والمؤسسات متعددة الأطراف، وبالطبع فإن وجود توازن قوى متعدد الأطراف ويتسم بمرونة كافية قد يكون عاملاً إضافياً يسهم في الحفاظ على استقرار منطقة شمال شرق آسيا. ومن خلال انتهاج روسيا الدبلوماسية الذكية لتحقيق توازن القوى، فسوف تتمكن من تأمين مصالحها القومية في المنطقة، وتعزيز حالة السلم والاستقرار الإقليميَّين.

ولابد لموسكو من أن تقوم بتحركاتها الاستراتيجية في سياق المنافسة الجيوسياسية المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة، ومن الخيارات المستقبلية المحتملة لروسيا أن تُنهي انحيازها القائم حالياً مع الصين، وتتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة. وبدلاً من محاولة ترجيح التوازن الصعب ضد الصين، فإن الاتفاق الروسي - الأمريكي قد يمثل حاجز صد في مواجهة الصين، بيد أن هذه التصورات هي مجرد سيناريوهات مفترضة قد تتحقق، أو قد لا تتحقق، على أرض الواقع، وعلى الرغم من ذلك فإن مجرد احتمال حدوثها قد يؤثر في حسابات وسلوك اللاعبين المعنيّين في منطقة شمال شرق آسيا.

توازن القوى بدلاً من الهيمنة

ما هي السمات الأكثر ملاءمة لوصف النظام الجيوسياسي الحالي في منطقة شمال شرق آسيا؟

في الواقع، توجد وجهتا نظر أساسيتان في هذا الخصوص: ترى وجهة النظر الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تتمتع بوضعية مهيمنة في المنطقة، على الرغم من أن الهيمنة الأمريكية أضحت أكثر ضعفاً مما كانت عليه سابقاً. وحتى في مطلع الألفية الحالية، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية في قمة «لحظتها كقطب أوحد» في الساحة السياسية العالمية، فقد كانت مكانتها في المنطقة توصف بـ «الهيمنة غير المكتملة».[1] وتعود الطبيعة المحدودة للتفوق الأمريكي في ذلك الوقت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تحظى بالقبول الكامل من جميع اللاعبين الأساسيين في المنطقة، خصوصاً الصين.

ومنذ بداية الألفية الجديدة، ضعُفت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بفعل الأزمة الاقتصادية، والحرب في العراق وأفغانستان، كما يغطي عليها بروز الصين بشكل متزايد، وتبدو كأنها قد فقدت ذلك الشكل من الهيمنة الجزئية. ويمكن أن نصِف مكانتها الجيوسياسية الحالية في منطقة شمال شرق آسيا بأنها «بقايا هيمنة». وتحتفظ الولايات المتحدة الآن بالتفوق الواضح في المجال العسكري فقط، ويتعلق التساؤل القائم الآن بما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أو ترغب في مواصلة التمسك حتى بمثل هذه الهيمنة الجزئية «المبتورة». وسيعتمد القدر الأعظم في تحديد الإجابة عن هذا التساؤل على ما إذا كانت اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ستحتفظ بولائها لواشنطن، بصفتها شريكة لها في تحالفات ثنائية.[2] فإذا احتفظت هذه الدول بهذا الوضع، سيكون بوسع الولايات المتحدة أن تواصل دورها كقوة محورية في منطقة شمال شرق آسيا، وربما تتحول بشكل متزايد نحو نمط توازن القوى البحرية.[3] وضمن هذا السيناريو، ستظل الولايات المتحدة أكثر الأطراف نفوذاً في المنطقة من حيث الناحية العسكرية-الاستراتيجية، وربما من حيث الناحية السياسية-الدبلوماسية، بينما ستكون مكانتها في مجالات أخرى أقل قدرة على التأثير.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك منظوراً آخر، ووفقاً له فإن الريادة الأمريكية في المجال العسكري، ومكانة الولايات المتحدة المركزية في التحالفات الثنائية مع طوكيو وسيول، لم تعد كافية للمحافظة على هيمنة واشنطن الإقليمية، خصوصاً في ضوء بروز الصين، وقدرات كوريا الشمالية النووية والصاروخية، وعودة روسيا كقوة مهمة، والشكوك التي تكتنف التوجهات الجيوسياسية المستقبلية لكوريا الجنوبية وتايوان. ومن وجهة النظر هذه، لن يكون من قبيل المبالغة أن نقول إن توازن القوى، الذي تم بموجبه توزيع النفوذ الجيوسياسي بشكل متساوٍ إلى حد ما بين طرفين أو أكثر، قد تحقق بالفعل في منطقة شمال شرق آسيا، وفي الواقع فإن الهيمنة المتبقية للولايات المتحدة حالياً، حتى إن وُجدت، هي أقرب إلى نموذج توازن القوى.

ويبدو أن شكلاً من توازن القوى المتعدد الأقطاب قد بدأ يبرز في منطقة شمال شرق آسيا، وهذه القطبية المتعددة لاتزال غير متماثلة نوعاً ما، وإن كانت الولايات المتحدة والصين تمثلان الطرفين الأقوى فيها، بينما تعدّ روسيا والكوريتان الشمالية والجنوبية واليابان وتايوان أقل نفوذاً في المنطقة على نحو ملحوظ. وتزداد هذه الصورة تعقيداً لأن بعض الأطراف في المنطقة لا تُعتبر مستقلة بالكامل في سياستها الخارجية، حيث تعتمد السياسة الخارجية لليابان بشكل خاص على الولايات المتحدة، كما أن الاستقلالية الاستراتيجية لكوريا الجنوبية مقيَّدة على نحو مشابه بتحالف كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة، أما تايوان فهي مكبلة باعتمادها الكبير على الضمانات الأمنية (غير الرسمية) من قبل الولايات المتحدة، بالإضافة إلى افتقارها إلى الاعتراف الدولي كدولة ذات سيادة، وباستثناء الصين والولايات المتحدة، فإن روسيا وكوريا الشمالية هما الدولتان الوحيدتان اللتان يمكن اعتبارهما لاعبين مستقلين بالكامل في هذه المنطقة. وبناءً عليه، يمكن تعريف النظام الدولي الحالي في منطقة شمال شرق آسيا بأنه توازن قوى معقد ومتعدد الأقطاب.

غير أن ما قد يكون أهم من قضية القطبية هو شكل منظومة توازن القوى الذي بدأ يظهر في منطقة شمال شرق آسيا، ولعلّ تمييز ريتشارد ليتل Richard Little بين توازن القوى العدائي والصديق قد يساعد على فهم هذا الوضع؛ فالأول يمثل علاقات تنافسية

شرسة، مع وجود خطر مزمن باندلاع حروب شاملة، طبقاً لما جسّدته أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين، وما تلا ذلك من مواجهة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة. وفي المقابل، فإن توازن القوى الصديق يرتكز على الاتفاق بين القوى الكبرى التي تتعاون من أجل التوصل إلى استقرار دائم، ويمكن أن نجد نماذج لهذا النمط الحميد من توازن القوى في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[4]

عوامل عدم الاستقرار

توجد عوامل مختلفة تدفع منطقة شمال شرق آسيا نحو سيناريو توازن القوى العدائي، فهناك قدر كبير من الصراعات والتوترات في المنطقة، ومن ضمنها مناطق ملتهبة؛ مثل شبه الجزيرة الكورية وتايوان، والنزاعات الحدودية وغيرها. ولاتزال منطقة شمال شرق آسيا تفتقر إلى نظام قوي وعملي للتعاون من أجل ضمان الأمن المشترك، ولكن ما هي الأسباب الأساسية لهذا الوضع؟

أولاً، لا توجد ثقة متبادلة، الأمر الذي يؤدي إلى مآزق أمنية حادة في المنطقة، ولاتزال منطقة شمال شرق آسيا موبوءة بالخصومات المتبادلة، كما أن الصدامات الدامية والشكوك متجذرة في تاريخ المنطقة، والثقة الحقيقية ممكنة فقط بين الذين يفهمون بعضهم بشكل جيد. وكي تتمكن الدول من التوصل إلى أرضية مشتركة، فإنها تحتاج إلى خصائص أساسية مشتركة، تشمل القيم المتشابهة أو المتوافقة على الأقل. وكقاعدة عامة يمكن القول إنه كلما كانت الدول أكثر تجانساً، زادت احتمالات أن تصبح شركاء أكثر من كونها خصوماً متنافسين. غير أن دول منطقة شمال شرق آسيا تعد منفصلة عن بعضها بفعل الاختلافات الكبيرة بينها من حيث الثقافة والنظم الاقتصادية والأنظمة السياسية والأيديولوجيات. وإلى أن يتم تجسير هذه الفجوات، فسيكون من الصعب على هذه الدول أن تتحدث بلغة مشتركة، ويثق بعضها ببعض.

ثانياً، إن منطقة شمال شرق آسيا هي منطقة متميزة، بل قد تكون الوحيدة من نوعها التي تحمل معظم الكيانات المكونة لها سمات القوى الكبرى (الولايات المتحدة والصين

وروسيا واليابان)، أو أنها لاتزال تتطلع إلى نيل مكانة القوى الكبرى (كوريا بشطريها الشمالي والجنوبي)، ولاشك في أن طموحات الوصول إلى وضعية القوة الكبرى هي التي تعد وقوداً يشعل أوار المنافسة المحتدمة من أجل الفوز بالريادة.

ثالثاً، تتسم دول شمال شرق آسيا الأساسية (الصين واليابان والكوريتان) بالمشاعر الوطنية المتأججة، وترتبط الروح القومية بشكل وثيق بنمط العلاقات الدولية التي صاغتها معاهدة ويستفاليا، التي ترتكز على مفهوم الدولة - القومية ذات السيادة. وكان نظام ويستفاليا قد برز في أوروبا خلال منتصف القرن السابع عشر، ثم انتشر إلى بقية أنحاء العالم الأخرى. وصاحب تطور هذا النظام في أوروبا نمو روح القومية المتعلقة بفكرة القوة العظمى، التي وصلت إلى ذروتها خلال النصف الأول من القرن العشرين باندلاع الحربين العالميتين. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت الكثير من الدول الغربية، خصوصاً في أوروبا، مرحلة التطور التدريجي نحو نظام ما بعد معاهدة ويستفاليا، والذي لم يعد يعتبر السيادة والقومية قيمتين إيجابيتين على نحو مطلق.

وبينما أصبح مفهوم الدولة-القومية المشبعة بروح الانتماء الوطني وذات السيادة المطلقة لدى الكثيرين مفارقة تاريخية يمكن تجاوزها، فإنها كانت تمرّ بذروة نضوجها في قارة آسيا. وبما أن الصين وكوريا واليابان كانت حضارات قديمة، فإنها لاتزال دولاً قومية حديثة النشأة، وبدأ النموذج الغربي للدولة القومية يرسخ مؤخراً نسبياً في منطقة شمال شرق آسيا، أي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبناءً عليه أصبح نظام ويستفاليا، المرتكز على الدولة-القومية، سائداً في هذه المنطقة. وفي منظومة العلاقات الدولية بمنطقة شمال شرق آسيا، تلعب الأطراف من غير الدول دوراً ثانوياً فقط، ولا يوجد منافسون حقيقيون للدولة القومية في هذه المنطقة.

إن نظام ويستفاليا الذي أدخل الدولة القومية ذات السيادة، إلى جانب ظاهرة الحركة الوطنية الجماهيرية، أفرز صراعات محتدمة في الساحة الدولية، تجسدت بشكل

واضح في حالة الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين أشعلتهما الدول الأوروبية في عصر الحداثة، كما أفرزت آسيا نماذج مشابهة. وبناءً عليه فإن الصين والهند، اللتين تعايشتا بشكل سلمي لأكثر من 2000 عام، أصبحتا خصمين على المدى الاستراتيجي بمجرد أن بدأتا بناء الدولة القومية. وهذا هو الحال في العلاقة بين الصين واليابان، التي ظلت سلمية بشكل عام، ثم تحولت إلى تنافر مستحكم وعداء مرير ابتداءً من القرن التاسع عشر.

قوى الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا

وعلى الرغم من ذلك، هناك قوى شاملة[5] تسهم بشكل عام في الحفاظ على السلم والاستقرار في أنحاء المنطقة كافة، وأهمها: الأسلحة النووية، والتوجهات السكانية، والمؤسسات متعددة الأطراف. وبينما تم الاعتراف ببناء المؤسسات منذ أمد بعيد ودراسته كعامل مهم في تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية، فإن التركيبة السكانية وما لها من تأثير في التفاعلات الجيوسياسية بمنطقة شمال شرق آسيا، بدأت تحظى حديثاً فقط بالاهتمام من قبل محللي العلاقات الدولية. أما دور الأسلحة النووية فقد ظل يشكل دائماً موضوعاً مثيراً للجدل، حيث أصبح التيار الفكري الرئيس يَعتبر الأسلحة الذرية خطراً على البشرية الآن. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الورقة تنظر إلى الأسلحة النووية في سياق أكثر تفاؤلاً، وتبحث الأقسام التالية بشكل موجز هذه المحددات الثلاثة.[6]

هل تتجه منطقة شمال شرق آسيا إلى سلام سكاني؟

وطبقاً لما ذكره تشارلز موريسون Charles E. Morrison، رئيس مركز شرق-غرب East-Weast Center، فإن الانخفاض الكبير في معدلات النمو السكاني يمثل واحداً من التوجهات الكبرى التي تعيد تشكيل منطقة آسيا-المحيط الهادي.[7] وتعاني دول شمال شرق آسيا جميعها انخفاض معدلات المواليد الجدد أو تقلصها بشكل كبير، كما تواجه تحديات تزايد عدد المسنّين فيها.

اليابان

كان للانفجار الكبير في معدلات النمو السكاني دور كبير في سياسات التوسع التي انتهجتها اليابان منذ نهاية القرن التاسع عشر، فقد تزايد عدد سكان اليابان بأكثر من الضعف خلال الفترة من 1870 إلى 1940. وأكد كثير من السياسيين والأكاديميين البارزين في ذلك الوقت أن اليابان بحاجة إلى مزيد من الموارد لتلبية احتياجات العدد المتزايد من سكانها، ولذلك طالبوا بالاتجاه نحو القيام بفتوحات في الخارج.[8] غير أن هذه الصورة تغيرت بشكل كبير بعد مرور قرن من الزمان، وأصبحت اليابان حالياً لديها واحد من أدنى معدلات المواليد الجدد في العالم، حيث بلغ معدل الولادات 1.2 طفل لكل امرأة، وفي الوقت نفسه ارتفع متوسط عمر الفرد بشكل كبير ليصل إلى 82 سنة، بل أضحت اليابان أكثر دول العالم شيخوخة، وظل عدد سكانها في حالة تقلص مستمر، ومن المتوقع أن يتقلص عدد سكان اليابان الحالي، البالغ 126 مليون نسمة، بمعدل 25٪ بحلول عام 2050، حيث سيكون نحو 40٪ من سكان البلاد ضمن فئة من هم فوق سن الـ 65 سنة، وذلك طبقاً لتقديرات الحكومة اليابانية.[9]

إن تراجع عدد السكان، وارتفاع معدلات المسنّين يشكل تحدياً كبيراً لاستدامة التطور الاقتصادي والمالي لليابان، فالأزمة السكانية تؤثر بشكل مباشر في القدرات الاستراتيجية للبلاد، وأدى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد حجم الإنفاق العام على القوى التي أصبحت في مرحلة الشيخوخة، إلى إجبار الحكومة على تخصيص أموال أقل للإنفاق العسكري، فقد انخفض معدل الإنفاق العسكري خلال الفترة من 2002 إلى 2008 بنحو 4٪، ومن المتوقع أن يتواصل هذا التوجه مستقبلاً.[10] ويتقلص عدد الأفراد المتوافرين للتجنيد في قوات الدفاع الذاتي اليابانية بشكل تدريجي، كما اضطُرت اليابان إلى خفض برامج المساعدات التنموية التي ظلت على مدى فترة طويلة تشكل أداة مهمة في تعزيز سياستها الخارجية.

وأضحت اليابان أول دولة في تاريخ العالم تشهد انتشار الشيخوخة بمعدلات كبيرة على هذا النحو، ومن سخرية الأقدار أن اليابان كانت الدولة ذات الريادة في مجال التطور الصناعي في آسيا من الستينيات وحتى التسعينيات من القرن العشرين، وأضحت الآن هي المقياس لتحديد وتيرة توجهات التركيبة السكانية.

الصين

ظلت الصين دائماً هي الدولة ذات الكثافة السكانية الأضخم، غير أنها تتجه اليوم نحو أوقات صعبة، حيث إن الصينيين الذين وُلدوا خلال فترة الازدهار السكاني في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إبان عهد الرئيس ماو تسي تونغ، أصبحوا كباراً في السن ويتجهون نحو سن التقاعد خلال فترة قريبة. وهذه الموجة من الشيخوخة السكانية سوف تضرب بكامل قوة تأثيرها في غضون عشرينيات القرن الحادي والعشرين. وبحلول عام 2030 من المتوقع أن يصل عدد سكان الصين إلى أقصى معدل له، ثم يبدأ في التراجع، أما بحلول عام 2050 فسيصل متوسط عمر الفرد في الصين إلى 45 سنة، الأمر الذي سيجعل الصين أعلى دولة من حيث معدلات شيخوخة السكان في العالم. وفي الواقع فإن حالة الصين تعتبر متميزة لأنها ستكون أول دولة ترتفع فيها نسبة الشيخوخة قبل أن تصبح دولة غنية. ويؤدي هذا الوضع إلى تفاقم حدة المصاعب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتزايد عدد المسنّين. إن تقلص حجم الأسر العادية، مع ارتفاع متوسط عمر الفرد، سيؤدي إلى ظهور مشكلة اصطلح على تسميتها بـ (4-2-1)، حيث سيُضطر طفل واحد في كل أسرة إلى رعاية أبويه وأربعة من أجداده.[11]

وحتى لو قامت بكين بتغيير سياسة الطفل الواحد لكل أسرة، فإن من المستبعد أن يؤدي هذا الإجراء إلى تغيير التوجهات السكانية الحالية نحو تراجع معدلات المواليد. وكان نجاح سياسة «الطفل الواحد» لكل أسرة مدفوعاً بالتوجه نحو التحديث والحياة الحضرية، وليس فقط بفعل الفرض القسري من قبل الحكومة. وفي عام 1978، كان أقل من 18٪ من الصينيين يعيشون في المدن، بينما اليوم يعيش أكثر من نصف السكان في مناطق

حضرية، وتعد المناطق الأخرى التي تعيش فيها أغلبية صينية مؤشرات جيدة إلى ما ينتظر جمهورية الصين الشعبية المتجهة نحو مزيد من العصرنة والتحديث. غير أن تايوان وسنغافورة وهونغ كونغ لديها معدلات ولادة منخفضة، وقد فشلت الجهود التي بذلتها حكوماتها في تعزيز معدلات الخصوبة حتى الآن في تحقيق أي نتائج إيجابية.

إن العوامل السكانية ستؤثر في التوازن الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتشير معظم التوقعات إلى أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي في مرحلة ما بين عامي 2020 و2030، وهي على وجه التحديد الفترة التي ستدخل فيها جمهورية الصين الشعبية مرحلة التراجع السكاني. وهناك شيء من المفارقة في هذا الخصوص، ففي الوقت الحالي، لاتزال الصين في مرحلة الوضع السكاني الإيجابي، غير أنها لا تزال أضعف من الولايات المتحدة من الناحيتين العسكرية والاقتصادية. ولكن، حين تبدأ الصين مرحلة الاقتراب من الولايات المتحدة من حيث القوة القومية الإجمالية بعد عام 2020، فإن عوامل التركيبة السكانية ستبدأ في العمل ضدها.

كوريا

تبدو التوقعات السكانية المستقبلية لكوريا الجنوبية قاتمة نوعاً ما، فمن بين الدول المتقدمة جميعها، تواجه هذه الدولة أكبر تراجع في حجم القوى العاملة، الذي يُتوقع أن يتقلص بنحو 9٪ بحلول عام 2050، بينما يُتوقع أن ينخفض معدل عمر الكوريين الجنوبيين ممن هم في سن العمل بنسبة 36٪، وأن يرتفع عدد الكوريين الجنوبيين ممن هم في سن 60 سنة فما أعلى بنحو 150٪. وبعبارة أخرى، فإن العدد الإجمالي للسكان ممن هم في سن العمل في عام 2050 سوف يتجاوز بالكاد عدد السكان ممن هم في سن 60 سنة فما أعلى.[12] ولكن بالمقارنة مع اليابان، نجد أن كوريا الجنوبية أكثر انفتاحاً على المهاجرين من خلال استقطاب العمال الأجانب والإقبال على الزواج من دول أخرى، حيث أدى توسيع الهجرة الأجنبية إلى تعزيز حجم سكان البلاد الذي شهد حالة تراجع.

وعلى الرغم من أن معدلات المواليد في كوريا الشمالية تعدّ عالية قليلاً، فإنها أيضاً تتسم بتراجع ظاهر، فقد انخفضت معدلات الخصوبة في كوريا الشمالية إلى أقل من مستوى الإحلال خلال منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وهي الآن عند مستوى 1.8 طفل لكل امرأة. وفي حالة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية في نهاية المطاف، فإن عدد السكان قد يكون في حدود 75 مليون نسمة، وسوف يساعد الشطر الشمالي الذي يضم نسبة أكبر من فئة الشباب على تحسين التركيبة السكانية التي تغلب عليها فئة المسنّين في كوريا الجنوبية. ولكن إذا تم توحيد الكوريتين، فإن من المتوقع أن يخضع الشطر الشمالي لعملية تحديث سريعة تؤدي بدورها إلى مزيد من الانخفاض في معدلات المواليد المنخفضة أصلاً.

الولايات المتحدة الأمريكية

يتجه سكان الولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً نحو الشيخوخة، وسيتحول الإنفاق على فئة المسنّين إلى عبء متزايد على الميزانية العامة، وعلى الرغم من ذلك فإن ارتفاع معدلات الولادة وتدفقات الهجرة قد جعل شيخوخة السكان تحدث بوتيرة أبطأ وبحجم أقل كثيراً. ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن يكون متوسط عمر الفرد من سكان الولايات المتحدة الأكثر شباباً مقارنة بمجموعة دول شمال شرق آسيا والقوى الكبرى في العالم، باستثناء الهند. وعلاوة على ذلك، سوف يستمر سكان الولايات المتحدة في النمو حتى عام 2050 وما بعده.[13] وفي عصر تقلُّص حجم القوى العاملة، وتزايد عدد العاملين ممن هم في مرحلة الشيخوخة، من المحتمل أن تتنافس الدول على استقطاب فئة المهاجرين الشبان الموهوبين والأكثر إنتاجية، وهنا أيضاً فإن الولايات المتحدة بما تملكه من مجتمع منفتح ومتنوع، وما توفره من مستويات معيشة عالية وراقية، وخبرة واسعة في مجال الهجرة، سوف تصبح في وضع أفضل في خضم هذه المنافسة المحتدمة على الموارد البشرية. وبالتالي، فإن التركيبة السكانية المواتية سوف تساعد الولايات المتحدة كثيراً في الحفاظ على أوضاعها الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا وعلى النطاق العالمي أيضاً.

الاتحاد الروسي

تشهد روسيا أزمة غير مسبوقة في تراجع حجم سكانها، حيث تحتل الآن المرتبة التاسعة في العالم من حيث عدد السكان، بينما كانت تحتل المرتبة الرابعة في عام 1950. ويبدو من الممكن أن تتراجع روسيا بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين إلى أدنى مرتبة من ضمن أعلى عشرين دولة مأهولة بالسكان على نطاق العالم. ومن بين الأقاليم الروسية، يعد الجزء الواقع في الشرق الأقصى من حدود هذه البلاد هو الذي تعرض لأسوأ ضربة في هذا الخصوص؛ حيث بدأ تراجع حجم سكانه عام 1991، عندما بدأ سكان هذا الجزء من روسيا في مغادرة المنطقة نحو أراضي المناطق الغربية من جبال الأورال. ومنذ عام 1993، تفاقمت المضاعفات الناجمة عن تدفقات هذه الهجرة بفعل تناقص عدد المواليد الجدد وتزايد حالات الوفاة، ودخلت روسيا بأكملها مرحلة تراجع عدد السكان.

الانعكاسات على منطقة شمال شرق آسيا

إن تزايد عدد المسنّين، وتراجع حجم السكان سوف يقلصان القدرات المادية والميول الاجتماعية- النفسية للدول التي تعاني مشكلة شيخوخة السكان، واللتين (أي تلك القدرات والميول) تدفعان تلك الدول إلى تبني سياسات خارجية متشددة تعتمد كثيراً على القوة. ويبدو أننا ندخل عصر «السلام السكاني»، والذي لا يقل أهمية عن نظرية السلام الديمقراطي التي حظيت بشعبية كبيرة، والقائمة على مبدأ النزعة السلمية لدى النظم الديمقراطية، وربما يكون مفهوم السلام السكاني مبرراً بقدر أكبر من مفهوم السلام الديمقراطي لأن الديمقراطية يمكن أن تفسَّر بأساليب مختلفة، بينما نجد أن شيخوخة السكان، وما يرتبط بها من تأثيرات اجتماعية واقتصادية، تعمل بأسلوب متشابه في الدول كلها. وينبغي أن ندرك أن التوجهات السكانية الحالية تأخذنا إلى عوالم مجهولة المعالم، حيث لم يكن لدينا في السابق أي سوابق تاريخية لدول تزداد فيها أعداد كبار السن بهذا الحجم الهائل. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن نأخذ بعض الدلائل من تجربة أوروبا المعاصرة،

حيث يبدو أن تزايد عدد كبار السن وانخفاض معدلات المواليد يسهمان في الحفاظ على السلم في منطقة عانت لفترة طويلة ويلات الحروب.[14]

ويمكن أن تكون فكرة السلام السكاني مفيدة في تحليل العلاقات الدولية في منطقة شمال شرق آسيا، وتوقُّع مآلاتها المستقبلية في ضوء دخول جميع اللاعبين الرئيسين مرحلة شيخوخة السكان. وبشكل عام فإن شيخوخة السكان يمكن أن تساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة، وتقليص مخاطر اندلاع الحروب والنزاعات بين الدول، وعلى وجه التحديد فإن هذا سيؤثر في أهم طرفين في منطقة شمال شرق آسيا، وهما: اليابان والصين.

إن انخفاض عدد سكان اليابان بشكل كبير يحدّ من قدرات طوكيو الاستراتيجية وخياراتها، ويجعل المخاوف من احتمالات استعادة قوتها العسكرية غير ذات صلة بالواقع، والأهم من ذلك أن توسع نطاق الأزمة السكانية قد ينتهي باليابان إلى خسارة مكانتها كقوة كبرى. وسيؤدي هذا إلى تخفيف حدة التخوف الصيني والكوري بشأن خطط طوكيو الإمبريالية المستترة، ومن المتوقع أيضاً أن تعمل الصين على مواجهة التحديات السكانية الخطيرة التي ستضعف قدراتها الجيوسياسية الهجومية. وبالإضافة إلى ذلك فإن شيخوخة السكان وتقلص عددهم سيخففان من الحاجة الماسة إلى تأمين الحصول على الموارد من الخارج «بأي تكلفة»، والذي يعتبر إحدى السمات الحالية لسياسة الصين الخارجية التي تثير الكثير من القلق الدولي اليوم.

ومن المحتمل أن يساعد تزايد السكان المسنّين على تغيير الهويات الوطنية والثقافات على المدى الاستراتيجي لدول شمال شرق آسيا، وأن تصبح الدول التي تعاني شيخوخة السكان أقل نزعة نحو الدخول في حروب قتالية، وأقل تشدداً في علاقاتها الدولية، مع إظهار قدر أكبر من الاستعداد للتصالح والحوار. وبدأ هذا التوجه يظهر جلياً في اليابان التي تعد أول دولة دخلت عصر شيخوخة السكان، وطبقاً لما ذكره يوشيهايد سوئيا Yoshihide Soeya فإن القضايا المرتبطة بشيخوخة السكان أصبحت تؤثر بقدر كبير في صياغة رؤى اليابان ومصالحها.[15] ويشير أكاديمي ياباني آخر إلى أن «اليابان الأكبر سنّاً والناضجة» ستكون أكثر هدوءاً وتركيزاً على شؤونها الداخلية.[16]

البنية المؤسسية الناشئة في شمال شرق آسيا:

اللعب فوق رقعتي شطرنج!

من المعروف بشكل عام أن المؤسسات الدولية تعزز السلم والأمن عن طريق تسهيل الحوار والتعاون، وصياغة الأعراف والقواعد، بالإضافة إلى رعاية الهوية الجماعية. وعلى الرغم من أن منطقة شمال شرق آسيا لاتزال متخلفة عن كثير من المناطق الأخرى في العالم في مجال بناء المؤسسات متعددة الأطراف، فإن هناك بعض التقدم الملحوظ الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة، ويمكننا أن نلاحظ توجهاً نحو إطار تنظيمي متعدد الأطراف من مستويين في هذه المنطقة.

المستوى الأول، تمثله محادثات الأطراف الستة بشأن قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية، والتي تم تدشينها عام 2003، وتشمل هذه الأطراف: الصين والكوريتين الشمالية والجنوبية، وروسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتم حل مشكلة التسلح النووي لكوريا الشمالية حتى الآن، غير أن عملية المحادثات السداسية، كما يعتقد الكثيرون، قد تؤدي إلى إنشاء مؤسسة في شمال شرق آسيا لمعالجة قضايا الأمن السياسي والاستراتيجي. وعلى الرغم من مقاطعة كوريا الشمالية لهذه المحادثات من وقت لآخر، فإن محادثات الأطراف الستة قد أصبحت آلية استشارية دائمة بحكم الواقع في منطقة شمال شرق آسيا، وإن كانت محكومة بتفويض مقتصر على القضايا المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.

أما المستوى الثاني من الإطار المتعدد الأطراف في منطقة شمال شرق آسيا، فهو يتجسد في التعاون الثلاثي بين الدول "الأساسية" في المنطقة، وهي: اليابان والصين وكوريا الجنوبية، فقد ظلت مؤتمرات القمة غير الرسمية بين هذه الدول تُعقد بشكل منتظم منذ عام 1999، غير أنها حتى الآونة الأخيرة تُعقد على هامش اجتماعات رابطة دول

جنوب شرقي آسيا والدول الثلاث الأخرى المشاركة في هذه الاجتماعات (آسيان+3)*. وشهد شهر ديسمبر من عام 2008 حدثاً فاصلاً في تاريخ المنطقة عندما عُقدت أول قمة لدول شمال شرق آسيا بمفردها، بحضور رئيس الوزراء الياباني، ورئيس الوزراء الصيني، ورئيس كوريا الجنوبية. ويبدو أن مؤتمرات القمة التي تجمع الصين واليابان وكوريا الجنوبية قد أضحت منتظمة بشكل ثابت وتعقد سنوياً، حيث تم إنشاء أمانة عامة دائمة في سيول عام 2011، وتعكف الأطراف الثلاثة على التفاوض حول اتفاقية للاستثمار، كما تدرس اتفاقية ثلاثية للتجارة الحرة.

ومن المؤكد أن إضفاء الإطار المؤسسي على هذا التفاعل الثلاثي لايزال في مرحلة المهد، ومن المبكر للغاية أن نتحدث عن ميلاد كتلة اقتصادية جديدة في شمال شرق آسيا، غير أن التوجه أصبح واضحاً، فالمتطلبات الاقتصادية المسبقة اللازمة لتشكيل هذه الكتلة متوافرة على أرض الواقع؛ فقد أصبحت الصين واليابان وكوريا الجنوبية شركاء تجاريين مهمين لبعضهم بعضاً، وتشكّل تبادلاتهم التجارية الثلاثية نحو 17٪ من حجم التجارة العالمية، و90٪ من مجموع التجارة في شرق آسيا.[17] أما القوة الدافعة الرئيسة لهذا الحراك فهي الشركات الكبرى في اليابان وكوريا الجنوبية، التي لديها مصلحة في تحقيق التكامل القومي، وبالتالي فهي تدفع نحو المزيد من تطوير هذا التعاون الثلاثي.

ومن المهم أن تتفق الصين واليابان كي يتحقق مثل هذا التجمع الاقتصادي الثلاثي؛ إذ يتحتم على أكبر اقتصادَين في شمال شرق آسيا أن يحلا خلافاتهما، خصوصاً في ما يتعلق بقضية القيادة الإقليمية. وهناك خياران أساسيان فقط، هما: بإمكان الدولتين أن تتوصلا إلى قرار يُفضي إلى الإدارة المشتركة للتجمع الخاص بالتكامل في منطقة شمال شرق آسيا على وجه التحديد، وشرق آسيا بشكل عام؛ أو ربما تقبل اليابان الدور القيادي الاقتصادي

* رابطة «آسيان» تأسست عام 1967 لأغراض اقتصادية، وتضم عشر دول هي: تايلند، وإندونيسيا، وسنغافورة، والفلبين، وبروناي، وفيتنام، ولاوس، وميانمار، وكمبوديا. والدول الثلاث الإضافية التي تشارك في اجتماعات «آسيان» ضمن ما يسمى «آسيان+3» هي: الصين واليابان وكوريا الجنوبية. (المحرر)

للصين، ويبدو أن هذا الخيار الأخير هو المرجح، لاسيما بعد أن تمكنت الصين من تخطي اليابان التي كانت ثاني أكبر اقتصاد في العالم عام 2010.

وحتى الآن ظلت الصين هي أكثر الأطراف اهتماماً بتعزيز التكامل في منطقة شمال شرق آسيا، وفي عام 2002 اقترح رئيس وزراء الصين، زو رونغجي، خطة لإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية، غير أن اليابان لم تكن راغبة في دعم هذه الخطة في ذلك الوقت، فقد كانت تتخوف من أنها قد تعزز مواقف الصين في المنطقة. ولكن بعد وصول الحزب الديمقراطي إلى سدة الحكم في اليابان عام 2009، غيّرت طوكيو موقفها بشأن هذه القضية. وأكد يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان في تلك الفترة، أهمية التكامل في شرق آسيا، حيث طالب بإنشاء «مجموعة شرق آسيوية»، تضم نُواتها الجماعية الأساسية الصين واليابان وكوريا الجنوبية. ويبدو أن المبادرات الإقليمية التي طرحها هاتوياما لم تكن مجرد خيارات شخصية مفضلة لديه فقط، وإنما كانت تعبّر عن مصالح القطاعات النافذة ضمن النخب السياسية والاقتصادية اليابانية. وبناءً عليه، وعلى الرغم من استقالة هاتوياما من منصبه في يونيو 2010، فإن من المحتمل أن تظل فكرة «المجموعة الشرق آسيوية»، المبنية على شراكة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ذات أهمية لليابان، حتى ولو أدت إلى إقامة صلات أقرب مع الصين.[18]

وفي الوقت نفسه، فقد تراجع الحضور الأمريكي في المنطقة بشكل كبير، على الرغم من أنه لايزال ملحوظاً، حيث إن الولايات المتحدة لاتزال سوق صادرات أساسية لدول شمال شرق آسيا، وهي مصدر رئيس للتقنيات ذات الأهمية الحيوية. وتسعى واشنطن للترويج لطرحها الذاتي لفكرة التكامل الإقليمي المستند إلى مفاهيم الليبرالية الجديدة، والذي على الرغم من أنه لم ينجح حتى الآن، فإنه يحاول جاهداً تحدي التوجهات الإقليمية المرتكزة على الصين في منطقة شرق آسيا. وتستند استراتيجية الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، على الشراكة عبر المحيط الهادي التي تم إطلاقها مؤخراً، إلى جانب اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية؛ وأهمها حتى الآن اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن، حتى لو كانت الولايات المتحدة ستخسر المنافسة على التجمع الإقليمي الاقتصادي لصالح الصين، فإن هذا لم يكن يقتضي تلقائياً ظهور مؤسسات سياسية إقليمية ترتكز على الصين في المنطقة، كما أن التكامل الاقتصادي لا يقود بالضرورة إلى ترتيبات سياسية أقوى (سواء كانت بين الحكومات، أو المستوى فوق القومي). وفي الواقع عندما يحقق التكامل تقدماً كبيراً في المجال الاقتصادي، فإن الدول الأعضاء قد تتعمد تقييده في مجالات أخرى، خصوصاً المجال السياسي، وذلك كي لا تُعرّض سيادتها الوطنية للمخاطر، وحتى تجربة الاتحاد الأوروبي تشهد بوجود هذه الاستراتيجية الوقائية.[19]

تدرك دول شرق آسيا، ومن ضمنها اليابان وكوريا الجنوبية، المخاطر الكامنة في اعتمادها الاقتصادي الكبير على الصين، وبالتالي فإنها تحاول درء هذه المخاطر بالاحتفاظ بعلاقات سياسية واستراتيجية مع الأطراف القادرة على تحقيق التوازن مع قوة الصين الصاعدة، خصوصاً الولايات المتحدة. ولا تعتزم طوكيو ولا سيول التخلي عن تحالفاتهما مع واشنطن، بل إنهما تسعيان لتقوية تعاونهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في بعض المجالات، إلى جانب سعيهما لتعزيز التعاون والتنسيق السياسي في ما بينهما.[20] وهناك أسباب تدعو للاعتقاد بأنه حتى كوريا الشمالية لاتزال قلقة من تنامي سطوة قوة الصين، وبالتالي قد تكون مهتمة بأن تتصرف الولايات المتحدة كقوة للتوازن.[21]

أما روسيا، وعلى الرغم من أن ثقلها الإقليمي يعدّ أقل كثيراً من النفوذ الأمريكي، فإنها يمكن أن تُعتبر لاعباً مستقلاً آخر يقوم بوظيفة التوازن، وبعبارة أخرى فإن عملية محادثات الأطراف الستة، وتحقيق الآلية المؤسسية المتوقعة، بعضوية أمريكية وروسية كاملة، قد يُنظر إليها كآلية للمحافظة على توازن القوى، ومنع الهيمنة الصينية في منطقة شمال شرق آسيا.

وباختصار، فإن منطقة شمال شرق آسيا ستشهد تطور بنية مؤسسية ثنائية خلال المستقبل القريب، فمن جهة سوف يترسخ التكامل الاقتصادي الذي يربط الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويتسع بقدر أكبر على النحو الذي يحتمل أن يؤدي إلى قيام مجموعة

اقتصادية في المنطقة. ومن جانب آخر، فإن هذه العملية الاقتصادية ستتم بموازاة تطور الأطر والترتيبات السياسية متعددة الأطراف، التي ستفرزها المحادثات السداسية الجارية بمشاركة نشطة وفاعلة من قبل الولايات المتحدة وروسيا. وبناءً عليه، فإن من المحتمل أن يبرز «توازن المؤسسات» إلى حيز الوجود، حيث سيكون للنفوذ الصيني دور بارز في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي، ولكنه سيذوب بقدر كبير ضمن الترتيبات السياسية متعددة الأطراف، ضمن صيغة ستكون أشبه بمجموعة قوى متناغمة في منطقة شمال شرق آسيا.[22]

إن البنية المؤسسية الناشئة في شمال شرق آسيا تستنسخ ما جرى في منطقة شرق آسيا الكبرى، حيث يتعايش «آسيان+3»، وهو منتدى تعد الصين مركزه ويقتصر على الدول الآسيوية ويركز على الجانب الاقتصادي، مع منتدى آسيان الإقليمي (ARF)*، واجتماعات وزراء الدفاع في دول «آسيان» مع نظرائهم من ثماني دول (ADMM+8)**، إضافة إلى قمة شرق آسيا (EAS)***؛ وكلها أطر تتسم بعضوية أشمل استيعاباً، وبجدول أعمال يهتم بالشأن الأمني.

غير أن منطقة شمال شرق آسيا لا تعيد تكرار الأطر آنفة الذكر، وربما تكون في طريقها إلى أن تكون الجزء الأهم في النظام المؤسساتي لمنطقة آسيا-المحيط الهادي (الباسيفيك). وفي الواقع، فإن من الصعب أن نتخيل أن تنجح عملية بناء المؤسسة

---

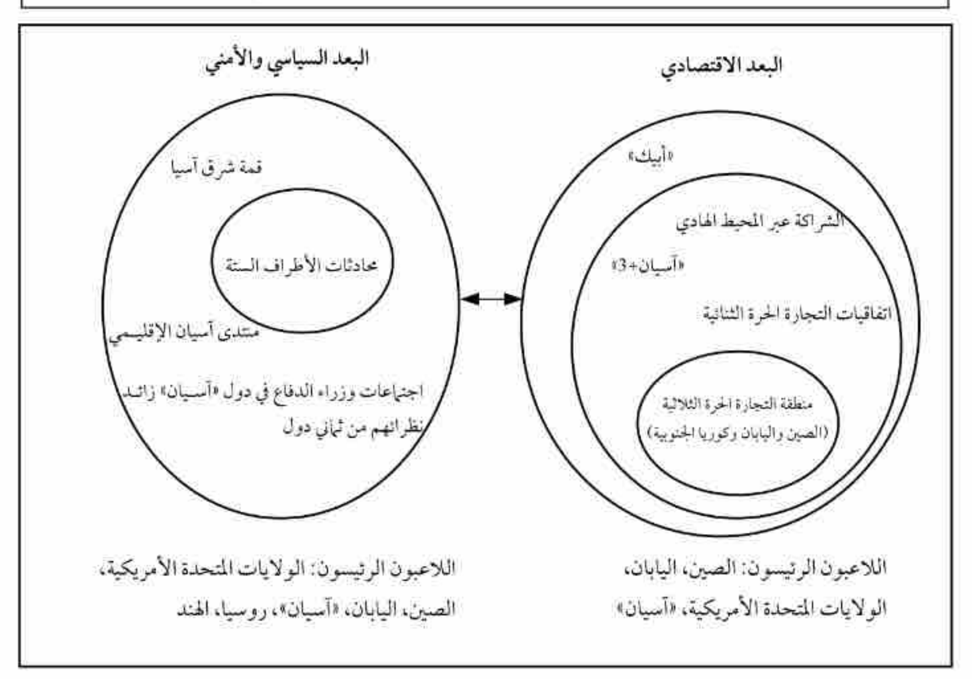
* يعتبر منتدى آسيان الإقليمي، الذي شكّلته «آسيان»، القناة الأساسية لإجراء حوار وتعاون أمنيَّين متعددَي الأطراف في منطقة آسيا – المحيط الهادي، من أجل ضمان الاستقرار والأمن الإقليميين. ويضم المنتدى 27 عضواً هم الأعضاء العشرة في الآسيان (بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام)، وشركاء الحوار العشرة للآسيان (أستراليا وكندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان ونيوزلندا وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة)، وسبع دول أخرى في منطقة آسيا- المحيط الهادي، هي: بنغلاديش وكوريا الشمالية وباكستان ومنغوليا وسريلانكا وتيمور- ليست وبابوا غينيا الجديدة. (المحرر)

** تتألف هذه الاجتماعات من وزراء دفاع دول «آسيان» العشر، بالإضافة إلى وزراء دفاع ثماني دول، هي: أستراليا، والصين، والهند، واليابان، ونيوزلندا، وروسيا، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية. (المحرر)

*** قمة شرق آسيا هي منتدى سنوي تأسس عام 2005، يضم في عضويته 16 دولة تقع في شرق آسيا (أستراليا ونيوزلندا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وبروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام)، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. (المحرر)

الآسيوية- الباسيفيكية/ الشرق آسيوية متعددة الأطراف ما لم تُشكل دول شرق آسيا منظومة تعاون جماعي وحوار تكون قابلة للبقاء. وبناءً عليه، يمكن رسم سيناريو مستقبلي محتمل يشكل فيه هذا «الانسجام في شمال شرق آسيا»، المرتكز على إرث محادثات الأطراف الستة، النواة الأساسية للأمن والتعاون السياسي بين دول منطقة آسيا–المحيط الهادي، بينما تدعمه على مستوى المنطقة بأكملها أطر أخرى تشمل منتدى آسيان الإقليمي، واجتماعات وزراء الدفاع في دول «آسيان» زائد نظرائهم من ثماني دول، إضافة إلى مؤتمر قمة شرق آسيا.[23] وعلى النسق نفسه، فإن منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي تضم الصين واليابان وكوريا الجنوبية ستعمل مركزاً للتكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة ككل، بغطاء مكون من ترتيبات ثنائية وأخرى مصغرة وترتيبات متعددة الأطراف في منطقة آسيا–المحيط الهادي. (انظر الشكل 1)

الشكل (1): توازن المؤسسات الناشئ في منطقة آسيا–المحيط الهادي: الانسجام السياسي بين القوى الآسيوية وغير الآسيوية مقابل التكامل الاقتصادي بهيمنة صينية، واجتماعات وزراء الدفاع في دول «آسيان» ونظرائهم من ثماني دول، و«آسيان+3»، ومنتدى آسيان الإقليمي، ومجموعة الصين واليابان وكوريا، وقمة دول شرق آسيا، واتفاقيات التجارة الحرة، ومحادثات الأطراف الستة، والشراكة عبر المحيط الهادي.



صحيح أن هذا الإطار المؤسسي الناشئ قد يُنظر إليه باعتباره ساحة أخرى للمنافسة بين الدول، حسب ما ثبت في المنافسة بين الرؤى الصينية والأمريكية بشأن الأطر الإقليمية لمنطقة آسيا-المحيط الهادي. إن التوازن المتطور للمؤسسات في صيغة البنية التنظيمية الإقليمية الثنائية هو جزء من عملية التوازن الناعم في منطقة آسيا-المحيط الهادي، والذي يهدف أساساً إلى الوقاية من المآلات الاستراتيجية الغامضة لصعود قوة الصين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمر لا يتعلق بمجرد تقييد نزعة الصين نحو فرض دورها، بل ستؤدي هذه البنية التنظيمية المؤسسية الجديدة إلى الحد من غلواء التوجهات الأمريكية الأحادية والمحاور الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستساعد على تمكين الأطراف المصنفة في الدرجة الثانية في منطقة شمال شرق آسيا وآسيا-المحيط الهادي؛ مثل روسيا واليابان وكوريا الجنوبية، ودول «آسيان»، والهند. وبشكل عام، فإن هذا النظام المؤسسي، المبني على الاعتماد الاقتصادي المتبادل والاعتبارات الجيوسياسية سيساعد على بناء توازن قوى أكثر استقراراً في منطقة شمال شرق آسيا وآسيا- المحيط الهادي.

الأسلحة النووية والاستقرار الاستراتيجي في شمال شرق آسيا

إن الأسلحة النووية، التي تعدّ أقوى وسائل الدمار الشامل التي اخترعتها البشرية على الإطلاق، لاتزال عاملاً رئيساً في صياغة العلاقات الدولية، ويرى الكثيرون أن الأسلحة النووية هي أكثر الوسائل المجدية من حيث التكلفة لزيادة أمن الدولة في بيئة خطيرة، فهي تمكّن الدول من تلبية المتطلبات الأمنية الأساسية بالاعتماد على الذات، ومن دون تحمل عبء التكلفة الاقتصادية الباهظة للوسائل الدفاعية التقليدية الفاعلة إلى حد ما، مقارنة بأسلحة الدمار الشامل.[24] وإذا صاحبت الأسلحة النووية استراتيجيات الردع، فإنها ستزيد احتمالات فرص التعايش السلمي بين الدول.

ويعد الباحث كينيث والتز Kenneth Waltz واحداً من أشد المدافعين عن دور الأسلحة النووية في تحقيق الاستقرار، إذ يفترض أن الدول هي أطراف تتصرف بعقلانية وتسعى لتقليص حجم المخاطر التي تواجهها، وأن القوى النووية ستكون حذرة للغاية في

تعاملاتها البينية، لأن تكلفة انفجار أي صراع ستكون باهظة للغاية، وحتى الدول التي تملك قدرات نووية متواضعة تستطيع أن تمارس الردع في مواجهة القوى الكبرى الأقوى منها، كما أن تاريخ التفاعل بين الدول النووية يُظهر بشكل قاطع التأثير المتمثل في التهدئة واعتدال المواقف الناجم عن امتلاك الأسلحة النووية. ويرى والتز أن «احتمالات اندلاع حرب كبرى بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية يقترب من الصفر».[25] كما أن الأسلحة النووية غير مناسبة للأغراض الهجومية، ويقول والتز في هذا الصدد: «استناداً إلى تجربة 50 عاماً، يجوز لنا أن نخلُص إلى أن الأسلحة النووية تحافظ بشكل فاعل على المصالح الحيوية لأي دولة، غير أن فائدتها محدودة في توسيع نطاق سيطرة دولة ما على دول أخرى».[26]

وأشار بعض الخبراء الروس البارزين في مجال العلاقات الدولية إلى دور الأسلحة النووية في تحييد المواقف، حيث يؤكد سيرجي كاراجنوف Sergei Karaganov، رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية في روسيا، أن نزع الأسلحة النووية يعدّ «وهْماً مضراً»، ويدّعي بأن الأسلحة النووية تعدّ «أصولاً جيدة هدفها إنقاذ البشرية من شرور نفسها».[27]

تنسب معظم التحليلات الفضل للردع النووي في منع اندلاع صراعات مسلحة كبرى خلال فترة الحرب الباردة، ولعل السؤال المثير للاهتمام هو ما إذا كان الاستقرار الاستراتيجي، على النمط الذي أفرزته الحرب الباردة على النطاق العالمي، والذي لايزال قائماً بين قوى "العصر النووي الأول" (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين)، يمكن إعادة إنتاجه على المستوى الإقليمي بين قوى نووية جديدة. وفي هذا الخصوص من المفيد أن نحلل تجربة جنوب آسيا، حيث حازت أهم دولتين، الهند وباكستان، على المرتبة النووية، ولاتزال جنوب آسيا حتى الآن هي الحالة الوحيدة للردع النووي البارز على المستوى الإقليمي.

ومنذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ظلت الهند وباكستان تملكان أسلحة نووية، وبناءً عليه فقد ظلت الدولتان تتعايشان تحت ظروف الردع النووي المتبادل على مدى أكثر من عقدين. وبشكل عام يمكن القول إن الأسلحة النووية لها دور في تحقيق الاستقرار على

مستوى العلاقة الثنائية. ومن الواضح بعد حصول هاتين الدولتين العدوتين اللدودتين على المكانة النووية أنهما لم تخوضا حروباً كبرى بينهما، بينما وقعت بينهما ثلاثة صراعات مسلحة كبيرة خلال الفترة التي سبقت حصولهما على الأسلحة النووية (حروب 1947-1948، و1965 و1971). وعلى الرغم من ذلك، ففي كل مرة نجح الطرفان في تجنب التصعيد بفضل تأثير الردع النووي إلى حد كبير. وأبرز الباحث موثيا ألاغابا Muthiah Alagappa هذه النقطة حيث قال: «إن ترسانة باكستان النووية هي التي لجمت سطوة القوة العسكرية التقليدية الضخمة التي تملكها الهند. وعلى الرغم من أن الردع النووي لم يلغِ تبعات الفارق الكبير في القوة بين الدولتين، فقد كان له أثر مهم في كبح جموح الهند، وتقييد الخيارات العسكرية المتاحة لها، وتهدئة مخاوف باكستان إزاء التهديد الهندي».[28]

وعلى عكس النظام الإقليمي لجنوب آسيا، الذي اتسم بالتحول إلى الوضعية النووية الكاملة، فإن شمال شرق آسيا تحولت إلى منطقة قوى نووية جزئياً.[29] ومن بين سبع دول في منطقة شمال شرق آسيا هناك أربع قوى نووية (الولايات المتحدة وروسيا والصين وكوريا الشمالية)، بينما الدول الثلاث الأخرى (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) مصنفة كدول لا تملك أسلحة نووية، ومن المهم أن نشير إلى أن الأطراف غير النووية كلها تملك موارد مالية وتقنية وصناعية كافية لتطوير أسلحة نووية خلال فترة قصيرة نسبياً.

ومن غير المحتمل أن يحدث انخفاض في عدد القوى النووية في شمال شرق آسيا خلال المستقبل المنظور، ومن المستبعد أن نتوقع أن تتخلى كوريا الشمالية عن قدراتها النووية التي اكتسبتها بصعوبة كبيرة إلا إذا حدثت تحولات جذرية (مثل تغيير النظام) من داخل هذا البلد. وفي الواقع، يبدو أن العالم قد قبل ضمناً كوريا الشمالية المسلحة نووياً، ومن ثم فإن السؤال الأهم هو: هل يستمر انتشار الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا إلى أبعد من حدود كوريا الشمالية؟

إن اليابان هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع التحول إلى قوة نووية بين عشية وضحاها، وبالطبع فإن اليابان ملتزمة كلياً بالمبادئ اللانووية الثلاثة، ولكن هذه المبادئ

غير ملزمة من الناحيتين القانونية والدستورية، وأطلق السياسيون اليابانيون بشكل متكرر تصريحات غامضة بشأن إمكانية التحول إلى قوة نووية، كما يبدو أن طوكيو تطلق مؤشرات حصيفة تعبّر لجيرانها من خلالها أنها ستحتفظ بخياراتها المفتوحة في التعاطي مع قضية الأسلحة النووية.[30] وقد يصبح الخيار النووي جاذباً بشكل متزايد لليابان التي تواجه تزايد السلبيات الناجمة عن تراجع عدد السكان الشباب وتزايد عدد المسنّين، ما يضعف قدراتها العسكرية التقليدية بشكل كبير، أما بالنسبة إلى كوريا الجنوبية وتايوان فإن تحولهما إلى قوة نووية يبدو أقل احتمالاً، ولكنه غير مُستبعد بالمرة. وباختصار فإن حدوث المزيد من الانتشار النووي في شمال شرق آسيا ليس أمراً مستحيلاً.

هل هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن منطقة شمال شرق آسيا ستتمتع بفوائد الاستقرار على المدى الاستراتيجي نتيجة وجود عامل الردع النووي المتبادل؟ ولكن، بشكل عام يستند مفهوم الردع إلى ثلاثة افتراضات أساسية: أولاً، يجب على الأطراف المعنية التحلي بالعقلانية، وأن تتصرف على أساس حسابات تحليل التكلفة والعوائد المتوقعة. ثانياً، إن الردع النووي يعمل بشكل فاعل على أفضل نحو بين الدول القومية التي تعدّ بحكم طبيعتها كيانات حدودية، وبالتالي فهي تمثل أهدافاً يسهل تحديدها عند القيام بضربات انتقامية. ثالثاً، إن الردع يفترض وجود عداء مستحكم بين الأطراف المعنية، وبالتالي تميل الدول المنخرطة في علاقات ردع إلى التفكير في خيار اللجوء إلى الحرب بصفته إمكانية ثابتة.[31]

ينسجم النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا تماماً مع هذه الافتراضات الثلاثة. فأولاً، نجد أن جميع اللاعبين في المنطقة يتحلّون بالعقلانية، وأنهم لا يرغبون في المخاطرة بوجودهم الذاتي، ويسترشدون بحسابات تحليل الكلفة والعوائد المتوقعة من المواقف المختلفة. وحتى جمهورية كوريا الشمالية، على الرغم من المظهر الغريب الأطوار لنظامها الحاكم، فهي بلا شك طرف يتصرف بعقلانية استراتيجية، على الأقل بمعنى أنها لا تميل إلى المواقف الانتحارية وترغب في البقاء. ولتأمين بيونغ يانغ بقاءها، عليها أن تتصرف بحصافة، وعلى أساس حسابات مدروسة.[32] ثانياً، إن الأطراف الوحيدة ذات المعنى في

هذا السياق هي الدول، أما الأطراف من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية أو شبكات الإرهاب، فليس لها أي دور مهم في المنطقة. وتتركز الإمكانات البشرية والاقتصادية الكامنة لمعظم دول شمال شرق آسيا في مناطق حضرية قليلة، ما يجعلها هدفاً سهلاً للضربات النووية. ثالثاً، إن العلاقات بين الدول الرئيسة في المنطقة مثقلة بعبء العداء وانعدام الثقة، بينما نجد أن بعض القوى في شمال شرق آسيا تعتبر قريناتها من دول المنطقة أعداء محتملين.

يتبنى بعض الباحثين المرموقين وجهة النظر التي ترى أن الردع النووي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي في شمال شرق آسيا، حيث يعتقد أفيري غولدشتاين Avery Goldstein أن الامتلاك المتبادل للأسلحة النووية من قبل الأطراف المعنية يمثل «أقوى الأسباب الداعية إلى توقع أن تكون المخاطر المصاحبة لظهور الصين كقوة كبرى بكامل إمكاناتها الذاتية، محدودة».[33]

ويرى الباحث ألاجابا أن وجود الأسلحة النووية في منطقة جنوب وشمال شرق آسيا له دور تحييدي؛ فأولاً، إن هذه الأسلحة لم تعرقل بشكل جذري التوزيع الإقليمي للقوة والنفوذ، ولم تزد من حدة المعضلات الأمنية، وفي الواقع فإن دور هذه الأسلحة في تهدئة المخاوف الأمنية للدول الضعيفة والأكثر تعرضاً للمخاطر، يساعد على تعزيز الاستقرار في هذه الثنائيات التي توجد لديها قابلية للدخول في نزاعات. ثانياً، إن التخوف من عواقب التدمير الهائلة لتبادل استخدام الأسلحة النووية يمنع اندلاع التصرفات العدائية الإقليمية ويحُول دون تصعيدها إلى حرب شاملة، كما يساعد على تعزيز الأوضاع السياسية والعسكرية القائمة بحكم الأمر الواقع، ويُجبر الأطراف المتنازعة على تجميد النزاعات أو البحث عن تسوية تفاوضية لها. ثالثاً، إن المزيج المكون من الحد الأدنى من استراتيجيات الردع ووضعيات الردع العامة يعزز الاستقرار بين القوى الرئيسة، ويجنّب المنطقة الدخول في سباق تسلح بالأسلحة الاستراتيجية مثل الذي جرى إبان فترة الحرب الباردة. وأخيراً، فإن الأسلحة النووية تعزز التوجه السائد في آسيا نحو تقييد دور القوة في السياسة الدولية وإحداث تحول فيه.[34]

يرى فيكتور تشا Victor Cha أن «انتشار الأسلحة النووية والصاروخية في آسيا يعدّ خطيراً بلا شك، ولكنه لا يقترب كثيراً من حد الكارثة، حسبما شاعت التوقعات بشأنه».[35] ويرى هذا الباحث أنه لا يوجد سبب وجيه يدعو إلى توقع أن تكون احتمالات تفجر صراع نووي «أكبر اليوم مـمّا كانت عليه خلال العصر النووي الأول».[36] والسبب الآخر «للتفاؤل المتحفظ» هو أن القوى النووية الجديدة في آسيا تدرك «المحظور في الشأن النووي» الذي أضحى عنصراً مؤسِّساً بشكل راسخ في الاتفاقيات والممارسات الدولية، وبالتالي فهو يقلِّص بشكل كبير المجال المتاح للاستخدام المشروع للأسلحة النووية.[37]

وعلى الرغم من أن عدد القوى النووية الآسيوية قد ازداد منذ عام 1964؛ من قوة واحدة (الصين) إلى أربع قوى (بانضمام الهند وباكستان وكوريا الشمالية إلى النادي النووي)، فإن هذا التطور لم يؤدِّ إلى تفجر المزيد من الصراعات، فضلاً عن عدم حدوث كارثة نووية؛ بل ثبت أن المخاوف، التي ترى أن الدول المعنية في المنطقة بعد حصولها على القنبلة النووية قد تصبح أكثر تشدداً وميلاً للحرب، غير مبرَّرة إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال، فإن الأدلة التي تشير إلى أن الحصول على الترسانات النووية في حد ذاته قد شجّع كوريا الشمالية على اتخاذ مواقف أكثر نزوعاً للحرب، أدلة محدودة؛ فالأسلحة النووية، كما ذكرنا آنفاً، تعد مناسبة بقدر أكبر للدفاع عن النفس، والحفاظ على الوضع الاستراتيجي القائم حالياً، بدلاً من الاعتداء والتوسع. وهذا الجانب يفسر لنا جزئياً أسباب ميل اثنتين على الأقل من جارات كوريا الشمالية، وهما الصين وروسيا، إلى التزام الهدوء نسبياً حيال ما يتعلق بقدرات كوريا الشمالية النووية.

ومن بين جميع المنظومات الإقليمية، خارج نطاق المنطقة الأوروبية، فإن شمال شرق آسيا هي التي تملك الخصائص المواتية لتحقيق الردع النووي المستقر، غير أن هذا لا يعني بالطبع تشجيع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، حيث إن الأسلحة النووية محفوفة بالكثير من المخاطر الواضحة، ولكنْ سيكون من الخطأ أيضاً أن ندّعي أن التحول نحو امتلاك الأسلحة النووية له تبعات سلبية فقط.

إن القوى الثلاث التي تساعد على اعتدال المواقف، وفقاً للتحليلات التي وردت ضمن العناصر السابقة من هذه الورقة، وهي: الأوضاع السكانية، والردع النووي، والمؤسسات متعددة الأطراف، تزيد من فرص تمكّن منطقة شمال شرق آسيا من تحقيق التوازن المستقر المتعدد الأطراف، المبني على الإجماع المنسجم ضمن جوقة موحدة. كما أن عوامل شيخوخة السكان وتراجع عددهم سوف تكبت نزعة هذه الدول نحو تبني السياسات التوسعية والمواقف المتشددة التي تميل إلى الحرب. ومن المؤكد أن امتلاك الأسلحة النووية من قبل عدد من اللاعبين المهمين في شمال شرق آسيا سوف يغرس المزيد من الحيطة والتحفظ في سلوك دول هذه المنطقة، ويجعل تحقيق التفوق الاستراتيجي المطلق من قبل أي طرف بمفرده أمراً غير قابل للحدوث في الواقع. وبدوره فإن الإطار المؤسسي متعدد الأطراف سيعزز التعاون والتوصل إلى قواعد مشتركة، بالإضافة إلى تقييد المحاولات المحتملة للهيمنة على الآخرين.

روسيا في منطقة شمال شرق آسيا: خيارات في لعبة توازن القوى

في أثناء عهدَي الرئيسين فلاديمير بوتين وديمتري ميدفيديف، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حافظت روسيا إلى حد ما على موقعها في منطقة شمال شرق آسيا ومجمل منطقة آسيا- المحيط الهادي. وانعكس هذا الموقف بشكل خاص، في زيادة الإنفاق على الوجود العسكري الروسي في منطقة المحيط الهادي، أما على الصعيد السياسي والدبلوماسي، فقد جددت روسيا اتصالاتها مع كوريا الشمالية، مع الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع سيول. ولعلّ الأهم في هذا الصدد هو أن روسيا قد أقامت «شراكة استراتيجية» مع الصين بشكليها الثنائي والمتعدد الأطراف (منظمة شنغهاي للتعاون*). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة الروسية برنامج استثمارات ضخماً بتمويل حكومي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمها الواقعة ضمن الشرق الأقصى من حدودها، حيث إن

* منظمة شنغهاي للتعاون هي منظمة أسِّست عام 2001 لاعتبارات أمنية، وتضم ست دول، هي: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقرغيزيا، وأوزباكستان، وطاجيكستان. (المحرر)

الهدف من ذلك لم يكن قاصراً على تطوير الاقتصاد والبنية التحتية في المنطقة، وإنما أيضاً تعزيز الموقف الجيوسياسي الروسي في منطقة المحيط الهادي ككل. ومن المؤشرات المهمة أيضاً التي تدل على عودة روسيا إلى منطقة شمال شرق آسيا، مشاركتها في منبر المحادثات السداسية الخاصة بكوريا الشمالية، فضلاً عن استيعابها ضمن قمة شرق آسيا.

وكما سبقت الإشارة آنفاً، يمكن أن نعتبر روسيا والولايات المتحدة والصين، وربما كوريا الشمالية، لاعبين مستقلين على المستوى الجيوسياسي، وهذه الدول الأربع هي الوحيدة في شمال شرق آسيا، المكتفية ذاتياً بالمعايير العسكرية الاستراتيجية، والوحيدة التي تملك حرية القرار في إقامة تحالفات وارتباطات جيوسياسية جديدة، وإنهاء التحالفات القائمة التي تشارك فيها؛ وهذه هي المعطيات التي تفسر أهمية دور هذه الأطراف الأربعة في تحديد توازن القوى في تلك المنطقة خلال المستقبل القريب.

ما هي الخيارات الروسية الممكنة في منطقة شمال شرق آسيا؟ ينبغي على موسكو أن تقوم بتحركاتها الاستراتيجية في سياق المنافسة الجيوسياسية المتصاعدة بين أقوى طرفين في هذه المنطقة، وهما: الصين والولايات المتحدة. وبناءً عليه، تملك روسيا ثلاثة خيارات أساسية هي: (1) الاصطفاف مع الصين (وهو الموقف الذي تتبناه روسيا حالياً من خلال صيغة «الشراكة الاستراتيجية»؛ و(2) المحافظة بشكل أو آخر، على موقف يتبنى الوقوف على مسافة متساوية في العلاقات مع بكين وواشنطن؛ و(3) الدخول في شكل من أشكال الاصطفاف مع واشنطن.

يبدو أن التوترات الصينية-الأمريكية في منطقة آسيا-المحيط الهادي سوف تزداد حدة، حيث تبحث بكين عن مناطق النفوذ الخاصة بها في شرق آسيا، بينما تبدو واشنطن مصممة على معارضة التطلعات الصينية، والمحافظة على تفوقها الاستراتيجي في منطقة آسيا-المحيط الهادي. وهناك مؤشرات تدل على أن الولايات المتحدة تسعى لحشد تحالف غير رسمي (لم يتشكل بعد)، لاحتواء الصين، ولا يقتصر فقط على حلفاء الولايات المتحدة المرتبطين معها بموجب معاهدات، مثل اليابان وأستراليا، والشركاء

الاستراتيجيين الوثيقين، مثل سنغافورة، بل يضم أيضاً دولاً إقليمية أخرى لها مصلحة في كبح اندفاع بكين نحو تحقيق الهيمنة الإقليمية، ومن هذه الدول الهند وفيتنام ومنغوليا. وسوف تزداد قوة جهود الولايات المتحدة لتوسيع هذا التحالف وتعزيزه، كلما احتدمت حدة التنافس مع الصين.

السؤال المثير للاهتمام هنا هو: هل ستنخرط موسكو في هذه اللعبة الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة، والرامية إلى احتواء الصين؟ الإجابة هي نعم، فروسيا قد تفعل ذلك، على الرغم من أن هذا الأمر لايزال مجرد احتمال، وليس في حكم المؤكد.

وفي وقت ما، قد تقرر واشنطن أن روسيا أيضاً ينبغي أن تكون جزءاً من الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن في مواجهة الصين، ما يؤدي إلى مبادرات أمريكية تمهد لإقامة تعاون استراتيجي مع روسيا. أما مسألة استجابة موسكو، فسوف تتوقف على طبيعة علاقاتها مع بكين في ذلك الحين، فإذا رأى الطرفان أن الصين تشكل «تهديداً متنامياً»، فإن موسكو قد تميل إلى نوع من الانحياز إلى جانب واشنطن، غير أن الكثير في هذا الصدد سيتوقف على مدى توافق روسيا والولايات المتحدة، خصوصاً بشأن أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. أما إذا وجدت روسيا والولايات المتحدة أنهما أصبحتا أسيرتين لمواجهة متواصلة حول هذه المناطق، فعندئذ لن يكون حتى «التهديد الصيني» كافياً لدفع موسكو نحو انحياز فاعل لجانب واشنطن.

وبطبيعة الحال، لا يمكن فصل العلاقات الروسية - الأمريكية في منطقة المحيط الهادي عن طبيعة العلاقات الكلية بين الدولتين، وحتى الآن تبدو العلاقة متأرجحة؛ فبعد عقدين من انتهاء الحرب الباردة، لاتزال الدولتان لا تثقان ببعضهما، على الرغم من أن هواجس التخوف الأمريكي من روسيا في طريقها إلى الزوال تدريجياً. وفي الواقع، في مواجهة صعود الصين والتحديات العديدة الأخرى التي تواجهها الولايات المتحدة، فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد أن تُصنَّف روسيا، التي تعاني مضاعفات تراجع عدد سكانها واقتصادها المهزوز، كمصدر تهديد خطير للولايات المتحدة.

تتشكل المواقف الروسية تجاه الولايات المتحدة من خلال تفاعل مسارين في سياسة روسيا الخارجية، أو حتى من خلال نسختين مختلفتين من الهوية الروسية، وكلٌّ منهما تمثله أجنحة متعارضة في أوساط النخبة السياسية والفكرية الروسية.[38] يرتبط المعسكر الأول في الغالب الأعم، بالزعيم السياسي الأقوى نفوذاً، الرئيس فلاديمير بوتين، ويرى هذا المعسكر أن روسيا تعد حضارة متميزة بحد ذاتها، وأنها كيان سياسي مستقل يتمتع بالسيادة الكاملة أكثر من كونها جزءاً من المجموعة الغربية، كما ينظر هذا المعسكر إلى الغرب، الذي تقوده الولايات المتحدة، كقوة معادية لروسيا بشكل عام. وفي سبيل تحقيق التوازن مع الغرب، فإن على روسيا أن تحتفظ بصلات قوية مع القوى غير الغربية، خصوصاً الصين. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا المعسكر يُضمر عدم ثقة عميقاً ببكين، حيث إن قوتها المتنامية قد تشكل تحدياً لموسكو، وبالتالي تشكل تهديداً للأراضي الروسية الشرقية، إضافة إلى تهديد ما تبقى لموسكو من نفوذ في منطقة آسيا الوسطى. وأخيراً، فإن المؤسسة الروسية تصنِّف الصين أمنياً كقوة لا تشكل خطراً حقيقياً في الوقت الراهن، لكنها قد تصبح مصدر تهديد في المستقبل.

إن قادة روسيا منشغلون بسياسات توازن القوى، وهم يؤمنون بقوة بالمبدأ القائل إن الأمر المهم في الساحة الدولية هو القدرات وليست النوايا.[39] وانطلاقاً من هذه الرؤية، فإن الدخول في شكل من أشكال التوافق مع الغرب لضمان الأمن ضد الصين قد يكون مفيداً إذا أصبحت الأخيرة قوّة كبرى بالقدر الذي يشكل تهديداً. وهذا هو السبب الذي يفسر لنا أنه على الرغم من «العلاقة الاستراتيجية» بين موسكو وبكين، فإن كبار المسؤولين الروس لايزالون يطلقون تصريحات متناقضة بين الفينة والأخرى بشأن الصين. وعلى سبيل المثال، فقد قال نائب وزير الخارجية الروسي عام 2007: «عندما يكون عدد سكان جارك عشرة أضعاف عدد سكان بلادك، وأن هذا الجار يفتقر إلى بعض الموارد الطبيعية، فعندئذ عليك توخي الحذر حيال كيفية بناء علاقتك معه».[40]

ويضم المعسكر الآخر دوائر أكثر نزوعاً نحو الليبرالية في أروقة النخبة الروسية، وهي تعتبر أن روسيا هي عضو ضمن الفضاء الأوروبي – الأطلسي الأوسع. وترغب هذه

الفئة في تكامل روسيا مع الغرب، وليس معارضته. وننبّه في هذا الخصوص إلى تقرير أعدته مؤخراً مجموعة من الخبراء الروس البارزين حول آفاق العلاقات الروسية-الأمريكية.[41] ويشدد التقرير على ضرورة ألا تنشغل موسكو وواشنطن بالتخوف من بعضهما، وإنما بالمهددات والتحديات الأخرى. ويرى التقرير أن روسيا والولايات المتحدة تشهدان تراجعاً في قوتهما النسبية، في ظل «انتشار مراكز القوى على الصعيد العالمي»، وصعود قوى طموحة جديدة في آسيا، خصوصاً الصين. إن هذا الواقع الجديد يفرض ضرورة تحول روسيا والولايات المتحدة إلى «صديقين وثيقين»، حتى إلى درجة «إنشاء تحالف عسكري-سياسي انتقائي، بغرض مجابهة مجموعة واسعة من المخاطر والتحديات الجديدة».[42] وكما أوضح معدّو التقرير الروسي، فإن التحدي الإقليمي الأكبر في السياسة الدولية، يكمن في الغموض الذي يكتنف سلوك الصين في المستقبل.[43]

إن الاصطفاف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية سيجعل روسيا أكثر ثقة في مواجهة الصين، كما أن صداقة واشنطن ودعمها لروسيا سيجنّبانها إمكانية التحول إلى دولة تابعة تدور في فلك الصين، وهذا تطور قد يعزز القوة والنفوذ الجيوسياسيَّين لبكين بقدر كبير، على حساب المصالح الأمريكية.[44] ويلاحظ أن تقرير الخبراء الروس يتحاشى استخدام مفردة «الاحتواء»، غير أن من الواضح تماماً أن أحد الأهداف الأساسية لصيغة شبه التحالف الروسي-الأمريكي المقترح هو الوقاية من تبعات صعود قوة الصين. وهناك بعض المثقفين العامين الروس الذين يعبّرون عن آراء أكثر مباشرة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، نشر أستاذ العلوم السياسية المرموق، أندرانيك مغرانيان Andranik Migranyan مقالاً في صحيفة **روسيسكايا غازيتا** *Rossiyskaya Gazeta* الرسمية، ذكر فيه أن روسيا والولايات المتحدة يمكن أن يكونا «شريكين بنّاءين.. في عدد من المناطق»، وفي مجال «احتواء الصين» أيضاً.[45]

ورغم أن قضايا السياسة الخارجية لم تكن محوراً رئيساً خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في روسيا خلال عامي 2011 و2012، فإن المرشحين أدلوا ببعض التصريحات أحياناً أعربوا فيها عن تصوراتهم للمهددات الجيوسياسية التي تواجه روسيا.

فقد أشار الليبراليون، مثل حزب يابلوكو Yabloko، وميخائيل بروخروف Mikhail Prokhorov، إلى الصين بصفتها المصدر الأجنبي الأساسي للمشكلات المحتملة التي قد تواجهها روسيا، وشددوا على الحاجة إلى علاقات وثيقة مع الغرب.[46] وعلى النقيض من ذلك، فقد أعربت شخصيات موالية لبوتين عن شكوك إزاء النوايا الخبيثة التي يُضمرها الغرب لروسيا.

ولايزال الخط التقليدي المعادي للغرب بارزاً في الفكر الاستراتيجي لموسكو، ولكن هناك مؤشرات تدل على أن الكرملين لديه الاستعداد لتحسين علاقاته جذرياً مع الولايات المتحدة وأوروبا، فعلى سبيل المثال، قال الرئيس بوتين في مقال عن السياسة الخارجية الروسية نشره ضمن بيانه الرسمي لبرنامجه الانتخابي خلال الانتخابات الرئاسية في فبراير 2012: «نحن مستعدون...لإحداث اختراق حقيقي في علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، بشرط أن يلتزم الأمريكيون بمبادئ الشراكة المتكافئة، القائمة على الاحترام المتبادل».[47] كما حدد أن روسيا تعدّ «جزءاً لا يتجزأ من أوروبا الكبرى، ومن الحضارة الأوروبية الأوسع»، ودعا إلى إنشاء ما أسماه «اتحاد أوروبا» الذي ينبغي أن يعمل من بين أهداف أخرى، على تعزيز مواقف روسيا في تعاملها مع آسيا.[48] وفي المقال نفسه، أسهب الرئيس بوتين في الثناء على العلاقات الروسية – الصينية التي وصفها بأنها تشكل «شراكة حقيقية». وعلى الرغم من ذلك، إذا قُيض لمقترحات بوتين بخصوص إقامة علاقات أوثق مع الغرب أن تتحقق بالفعل، فإن ذلك سيؤدي إلى إعادة اصطفاف كبير في مثلث العلاقات بين روسيا والصين والولايات المتحدة، وبالتالي يُبعد موسكو عن محور بكين.

وبينما يجري نقاش نشط في روسيا حول موضوع التحالف المحتمل بين موسكو وواشنطن، فإن الملاحظ بشكل لافت أن هذه القضية تلقى اهتماماً محدوداً في الولايات المتحدة الأمريكية. وباستثناء بعض المقالات البحثية التي تنشر بين الفينة والأخرى،[49] لا يبدو أن هناك اهتماماً كبيراً بإقامة تعاون استراتيجي مع روسيا في آسيا، وربما يكون أحد التفسيرات لهذا الوضع أنه بينما من المؤكد أن واشنطن مهتمة بالتحوط من مخططات بكين، فإن الولايات المتحدة لا تعتبر روسيا لاعباً مهماً لاستمالته إلى جانبها في اللعبة الدائرة مع

الصين. ويبدو أن النظرة السائدة هي أن روسيا لم تعد قوة مهمة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، كما أنها ليست قوة مهمة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية.[50] ولعلّ من المؤشرات الأكثر دلالة على تلك النظرة، أن هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، لم تذكر مطلقاً روسياً ضمن مقالة مهمة حول استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا-المحيط الهادي.[51] والسبب الآخر لتجاهل روسيا قد يكون أن الولايات المتحدة قد تمكنت حتى الآن من تفادي الدخول في صدام شامل مع جمهورية الصين الشعبية، وبالتالي تجنبت الحاجة إلى إطلاق استراتيجية ضخمة لاحتواء الصين. وإذا ما اندلعت مثل هذه المواجهة في نهاية المطاف، فإن وقوف روسيا إلى جانب الولايات المتحدة سيكون ذا أهمية بالغة بالنسبة إلى واشنطن.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المخطّطين الاستراتيجيين الأمريكيين يشيرون، من وقت إلى آخر، إلى رغبتهم في تعزيز التعاون مع روسيا في الشؤون المتعلقة بمنطقة آسيا-المحيط الهادي. وعلى وجه التحديد، فقد أشارت النسخة الأخيرة من الاستراتيجية العسكرية القومية إلى «ترحيب الولايات المتحدة بأن تلعب روسيا دوراً أكثر فاعلية في المحافظة على الأمن والاستقرار في آسيا».[52] وبالطبع، فإن من الصعوبة أن نأخذ هذه الإشارات باعتبارها دعوة لروسيا لتشكيل تحالف مع الولايات المتحدة من أجل التصدي لصعود الصين، وعلى الرغم من ذلك لا يخالجنا شك في أن المفكرين الاستراتيجيين في واشنطن يأخذون في الحسبان خيار التعاون مع روسيا في ما يتعلّق بالصين.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين جميع المناطق التي تتداخل فيها الاهتمامات الجيوسياسية لموسكو وواشنطن، فإن منطقتي شمال شرق آسيا وآسيا- المحيط الهادي هما المنطقتان اللتان تشهدان الحد الأدنى من تعارض مصالح البلدين، والقدر الأكبر من توافق مصالحهما، بينما نجد أن روسيا والولايات المتحدة تعدان طرفين متنافسين أكثر من كونهما شريكتين في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وليست لديهما خلافات غير قابلة للتسوية في منطقة المحيط الهادي، وهذا أمر يمكن توضيحه بسهولة.

تُعلن موسكو باستمرار أنها تعتبر الفضاء الذي ورثته عن الاتحاد السوفيتي السابق ساحتها الخلفية، كما أن روسيا لاتزال تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي وعسكري فاعل على جيرانها من دول أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى؛ ومعظمها دول ضعيفة ومعرضة للمخاطر. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة، التي تخشى تقليدياً من هيمنة دولة واحدة على الجزء الشمالي من أوراسيا، تحرص باستمرار على التصدي لمحاولات توسيع النفوذ الروسي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي السابق، بل بقدر أكبر في نطاق أوروبا الكبرى. وبناءً عليه، فإن صدام المصالح الجيوسياسية لكل من موسكو وواشنطن في المناطق المضطربة الواقعة إلى الغرب والجنوب من روسيا، هو في حكم المؤكد من وجهة نظر الواقعية السياسية.

غير أن الوضع يختلف تماماً في منطقة شمال شرق آسيا، فعلى الرغم من أن نفوذ موسكو في هذه المنطقة قد ازداد خلال السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال ضعيفاً للغاية كي تعتبره واشنطن تحدياً فعلياً، أو حتى محتملاً لها. إن المصلحة الجيوسياسية الأساسية لروسيا في هذه المنطقة هي الاحتفاظ بالسيطرة الفاعلة على الأراضي التابعة لحدودها في منطقة المحيط الهادي، وليس التوسع على حساب الآخرين، وهذا الموقف مفهوم تماماً في واشنطن. وعلى النهج نفسه، فإن روسيا لا ترى أي تهديد كبير في الوجود الأمريكي في المحيط الهادي، وربما يعود ذلك إلى أن موسكو ليست لديها أي مطالب «بمصالح خصوصية» في شمال شرق آسيا يمكن أن تتغول واشنطن عليها.[53]

غير أن من المؤكد أن هناك بعض الخلافات بين روسيا والولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا، ومن هذه القضايا الخلافية ملف كوريا الشمالية، فبينما تتبنى واشنطن خطاً متشدداً تجاه بيونغ يانغ وتريد تغيير النظام الحاكم فيها،[54] فإن موسكو تسعى إلى استمرار الوضع القائم حالياً في شبه الجزيرة الكورية، والمحافظة على جمهورية كوريا الشمالية كلاعب مستقل في المنطقة.[55] وهناك وجهة نظر سائدة حالياً في دوائر السياسة الخارجية الروسية ترى أن انهيار كوريا الشمالية قد يتسبب في حدوث تغييرات جذرية في توازن القوى بمنطقة شمال شرق آسيا، قد تضر بالمصالح القومية لروسيا. ويرى

المؤيدون لوجهة النظر هذه أن تدمير كوريا الشمالية بالقوة، سيعني بالضرورة، تعديل الأوضاع التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، على النحو الذي سيمكّن الولايات المتحدة من تطويق الصين استراتيجياً، وبالتالي محاصرة روسيا، عن طريق توسيع نطاق الوجود العسكري الأمريكي إلى منطقة شمال شبه الجزيرة الكورية. وتتخوف هذه المجموعة من أن كوريا الشمالية المعزولة والضعيفة ستكون فريسة يسهل ضمها من قبل كوريا الجنوبية، الأمر الذي سينجم عنه توسيع منطقة نفوذ الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا، وهذا هو السبب الذي يستدعي أن تحتفظ موسكو بعلاقات جيدة مع بيونغ يانغ، والمساعدة على إبقائها طافية على السطح، على الرغم من غرابة أطوار تصرفات نظام حكم أسرة كيم إيل سونغ.[56]

وعلى الرغم من ذلك، ينبغي عدم تضخيم مدى التزام موسكو إزاء كوريا الشمالية، فمن المرجح أن تخلُص موسكو إلى أن استمرار نظام كوريا الشمالية يفيد الصين أكثر من روسيا، وفي نهاية المطاف فإن الشركات الصينية وليست الروسية، هي التي تحظى بالمعاملة التفضيلية في كوريا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، حتى لو افترضنا انتشار القوات الأمريكية في كوريا الشمالية في يوم ما، فإنها ستكون مصدر قلق أكبر للصين من روسيا، ربما لسبب وحيد هو أن الصين لديها حدود أطول كثيراً من الحدود الروسية مع كوريا الشمالية.[57] وربما نضع في الحسبان المكاسب الاقتصادية التي تعتبر روسيا في موقف جيد لجنيها نتيجة إعادة توحيد شطري كوريا؛ فالمشروعات الكبرى المعلّقة في الوقت الراهن بسبب النزاع بين شطري كوريا، مثل خطوط أنابيب النفط والغاز من روسيا إلى كوريا، وربط السكك الحديد الكورية مع خطوط السكة الحديد الروسية عبر سيبيريا، سوف تمضي قدماً إذا تم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة كوريا الشمالية.[58] إن هذه الاعتبارات قد تدفع موسكو إلى قبول توحيد مفاجئ لشبه الجزيرة الكورية، حتى لو تم ذلك من خلال ضم كوريا الشمالية من قبل كوريا الجنوبية الموالية للولايات المتحدة.[59] وهذا بدوره يوحي بأن موسكو وواشنطن قد تتوصلان مستقبلاً إلى مزيد من الأرضية المشتركة للتعاون بشأن المسألة الكورية.

إن الخلافات الأيديولوجية هي واحدة من العقبات الكبيرة التي تقيد التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا؛ فالنزعات الاستبدادية في الكرملين تثير القلق في واشنطن، بينما تكمن مخاوف موسكو في تبشير الولايات المتحدة بالديمقراطية الليبرالية. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن اختلاف القيم السياسية بين الطرفين في منطقة شمال شرق آسيا يعدّ أقل حدة وبروزاً مما هو عليه في المناطق المهمة الأخرى، مثل أوروبا الشرقية والمنطقة الواقعة ضمن فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. ومن الناحيتين الثقافية والتاريخية، فإن روسيا هي الأقرب صلة بأوروبا الشرقية ودول ما بعد الحقبة السوفيتية، ولاتزال روسيا تحتفظ بنفوذ كبير على هذه الدول، وهذا هو السبب الذي يجعل واشنطن تتخوف من احتمالات «انتقال عدوى» النموذج الروسي الاستبدادي إلى الدول المستقلة حديثاً المجاورة لروسيا، على النحو الذي سيقوض مسيرة تحولها الديمقراطي.[60] وبالمقابل، يتوجس الكرملين من أن إقبال كومنولث الدول المستقلة حديثاً على تبني الديمقراطية، من شأنه أن يساعد على إلهام حركات جماهيرية مطالبة بالديمقراطية داخل روسيا نفسها. ولعلّ أهم حالة تعد دليلاً عملياً في هذا السياق هي المعركة الدائرة بين الغرب وروسيا على حسم المستقبل السياسي لجمهورية أوكرانيا.

وبالنسبة إلى جيران روسيا في شمال شرق آسيا، فالوضع مختلف تماماً. ونظراً للحواجز الثقافية والتواصل البشري المحدود نسبياً، فإن موسكو لا تجد سبيلاً «لإفساد» تلك الدول بغرس قيمها التسلطية في تلك المنطقة، تماماً مثلما يصعب على دول شمال شرق آسيا أن تؤثر في مآلات التطور السياسي الداخلي لروسيا. وإن كان ثمة ما يقال في هذا الصدد، فهو أن النظام السياسي الروسي يعدّ أكثر ليبرالية مقارنة بالصين، دع عنك كوريا الشمالية. وبناءً عليه، ينبغي على روسيا والولايات المتحدة طرح خلافاتها بشأن قضية الديمقراطية جانباً عندما يتعلّق الأمر بإقليم شمال شرق آسيا، كي يسهل تحقيق التعاون بينهما في هذه المنطقة.

خاتمة

تشهد منطقة شمال شرق آسيا بروزاً تدريجياً لتوازن قوى متعدد الأقطاب، غير أن هذه التعددية القطبية لاتزال غير متماثلة نوعاً ما، حيث إن الولايات المتحدة والصين هما الطرفان الأقوى، بينما الملاحظ أن روسيا والكوريتين الشمالية والجنوبية واليابان وتايوان هي دول أقل نفوذاً. وتزداد هذه الصورة تعقيداً نظراً لأن بعض اللاعبين في هذه المنطقة ليسوا مستقلين بالكامل في تحديد سياساتهم الخارجية، وباستثناء الصين والولايات المتحدة، فإن روسيا وكوريا الشمالية فقط هما الدولتان اللتان يمكن اعتبارهما طرفين يتمتعان بالسيادة الكاملة والاستقلالية الذاتية في المنطقة.

وربما كانت المسألة الأهم من قضية القطبية هي خصائص نظام توازن القوى الناشئ في شمال شرق آسيا، أي هل سيكون مستقراً أم تنافسياً بحدة، ويتسم بالنزعة إلى المواجهة. وتتميز منطقة شمال شرق آسيا بعوامل كثيرة تدفعها باتجاه سيناريو التوازن العدائي، غير أن عوامل الاعتدال الثلاثة القوية التي تم تحليلها في هذه الورقة البحثية، وهي: التركيبة السكانية، والردع النووي، والمؤسسات متعددة الأطراف، تعزز فرص إقليم شمال شرق آسيا في تحقيق توازن مستقر متعدد الأقطاب، يرتكز على إجماع منسجم بين القوى الكبرى، وإذا تحقق هذا فإنه سيكون النتيجة التي تفضلها روسيا على وجه التحديد.

إن روسيا لا يروق لها قطعاً وجود أي قوة مهيمنة في شمال شرق آسيا، سواء كانت الولايات المتحدة أو الصين، لأن مثل هذا الوضع سيجرّد موسكو من أي أهمية في هذه المنطقة، وربما يشكّل مخاطر جيوسياسية على منطقة الشرق الأقصى من الأراضي الروسية، كما أن توازن القوى في شمال شرق آسيا ينطوي على أهمية بالغة على مستوى السياسة الدولية. وتفضل روسيا ما يعرف بـ «العالم المتعدد المراكز»، الذي يعني بالضرورة توازن القوى المتعدد الأطراف، الذي تشكل موسكو أحد أقطابه ولاعبيه الرئيسين.[61] وإذا أخذنا في الحسبان أن أهمية شمال شرق آسيا، باعتبارها المركز الجيوسياسي ليس لمنطقة آسيا-المحيط الهادي فحسب، وإنما بشكل متزايد للعالم ككل، فإن الهيمنة على هذه المنطقة من قبل دولة واحدة ستكون لها تداعيات خطيرة على توازن القوى الدولي.

ومنذ أواخر التسعينيات في القرن الماضي، حافظت روسيا والصين على نوع من الاصطفاف الجيوسياسي، حيث قامتا بتنسيق سياساتهما بشأن عدد من القضايا الدولية والإقليمية الكبرى، ومعارضة الهيمنة الأمريكية، وعلاوة على ذلك فقد تمكنت الصين بحلول عام 2010 من تخطي ألمانيا لتصبح أكبر شريك تجاري لروسيا. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي عدم المبالغة في تقييم إمكانية استمرارية التزاماتهما (الصين وروسيا) الاستراتيجية الثنائية؛ فالمؤسسة الروسية تُصنِّف الصين على أساس أنها دولة لا تشكل أي تهديد كبير في الوقت الراهن، ولكنها قد تصبح مصدر تهديد في المستقبل بسبب تنامي قدراتها ونواياها التي لا يمكن التكهن بها. وبناءً عليه، فإن روسيا تبحث عن وسائل للوقاية والتحوط مما تعتبره جاراً قد يصبح مشاكساً في المستقبل. ولعلّ الاصطفاف مع الولايات المتحدة، التي يزداد قلقها بشأن تصاعد حدة التشدد الصيني في منطقة آسيا-المحيط الهادي، هو أحد الخيارات الواضحة لموسكو في هذا السياق. ويتعزز هذا الخيار من واقع كون واشنطن وموسكو لديهما ميل قوي نحو التفكير المبني على حسابات توازن القوى، وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة وروسيا لديهما سجل راسخ في التعاون من أجل تحقيق توازن القوى. وتاريخياً، نجد أن التفاعل السياسي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي ظل يتحدد في الغالب الأعم بمنطق توازن القوى. لقد تقاربت موسكو وواشنطن نحو بعضهما عندما واجهتا خطراً مشتركاً، فخلال ستينيات القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية البريطانية تعد خطراً مشتركاً،[62] بينما أصبحت اليابان تمثل ذلك الخطر اعتباراً من عشرينيات القرن الماضي وحتى الأربعينيات منه.[63]

هل يعني ذلك أن هناك توافقاً جيوسياسياً آخر اليوم بين روسيا والولايات المتحدة بفعل صعود قوة الصين؟ يبدو أن هذا التطور قد يكون مماثلاً في بعض جوانبه للوفاق الذي حدث بين بكين وواشنطن في مطلع سبعينيات القرن العشرين، والذي كان دافعه المخاوف المشتركة بين الطرفين بشأن الاتحاد السوفيتي. غير أن القياس على الحالات التاريخية الماضية ينبغي أن يُؤخذ بشيء من التحفظ لأسباب منها أن مثل هذا الاتفاق، لو قُيض له أن يحدث، لن يكون في شكل حلف، وفي أفضل الأحوال سيكون انحيازاً يتضمن

التزامات استراتيجية محدودة، ومعظمها غير رسمي. وعلاوة على ذلك، فإن من المحتمل أن يكون مثل هذا الائتلاف ضد الصين في صيغة وقائية، بمعنى تبني سياسات تركز على الانخراط والتكامل الاقتصادي من جهة، بينما تشدد من جهة أخرى على ضرورة تحقيق التوازن الواقعي من خلال التعاون الأمني الخارجي، وبرامج تحديث المؤسسة العسكرية الوطنية.[64] وعلى العكس من الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الصين أصبحت قوة اقتصادية مهمة جداً لكل من الولايات المتحدة وروسيا بحيث يصعب السعي لعزلها، وفقاً لمتطلبات مبدأ الاحتواء بمفهومه الكلاسيكي.

وإذا أرادت روسيا والولايات المتحدة إقامة شراكة حقيقية فعّالة ومستدامة في منطقة آسيا – المحيط الهادي، فإنهما سوف تحتاجان إلى إيجاد حلول، أو على الأقل تخفيف حدة خلافاتهما في المناطق والمجالات الأخرى التي تتداخل فيها مصالحهما، خصوصاً في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. ومن المستحيل بلورة توافق بين البلدين بمنطقة شمال شرق آسيا، في ظل التحفز للمواجهات في مناطق أخرى. ويقتضي التوصل إلى هكذا وضع إثارة التساؤل الذي ينبغي على الولايات المتحدة اتخاذ قرار حاسم بشأنه في نهاية المطاف، وهو: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خوض غمار المنافسة على الهيمنة الإقليمية مع قوتين كبيرتين في آن واحد؟ من الواضح أن الولايات المتحدة كانت قادرة على ذلك خلال تسعينات القرن العشرين، عندما كانت روسيا ضعيفة، والصين لم تكن قوية بالقدر الكافي، ولذلك فقد تمكنت واشنطن إبان تلك الفترة من التغول على مناطق النفوذ الروسي التقليدي في أوراسيا، بينما كانت تعزز هيمنتها على منطقة آسيا- المحيط الهادي. ولأن الولايات المتحدة كانت تزهو في نشوة لحظتها كقوة قطبية أحادية، فإنها لم تكن تأبه كثيراً للغضب الروسي أو الصيني.

وفي الواقع، لاتزال سياسة مواجهة هاتين القوتين الكبريين قائمة إلى حد كبير حتى اليوم، على الرغم من أن تركيز الاهتمام الأمريكي قد تحول نحو منطقة المحيط الهادي، وبالتالي فقد ساعد على تخفيف الضغط الأمريكي نوعاً ما على روسيا في المناطق الخارجية القريبة منها.[65] ولكن، إذا استمر التراجع النسبي الحالي في مقومات القوة الأمريكية، ينبغي

عندئذ على الولايات المتحدة أن تقرر، أولاً، ما إذا كانت ترى أن الصين تشكل مصدر قلق أكبر من روسيا؛ وعلى واشنطن، ثانياً، أن تحدد ما إذا كانت على استعداد لتقديم تنازلات حقيقية في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي وفي أوروبا، كي تتمكن من تأمين تعاون موسكو في جهود التوازن مع بكين.

وحتى إذا لم تتوصل روسيا والولايات المتحدة إلى توافق في منطقة المحيط الهادي، فإن مجرد وجود احتمال لمثل هذا التوافق كفيل بالتأثير في سلوك اللاعبين الآخرين في شمال شرق آسيا، خصوصاً الصين. إن احتمال توافق واشنطن وموسكو في تلك المنطقة سيكون له على الأرجح تأثير في دفع سياسات بكين الخارجية نحو الاعتدال، وذلك خشية ألا يتحول مثل هذا الاحتمال إلى واقع فعلي.

غالباً ما يصنَّف نمط التفكير الجيوسياسي بأنه قد تجاوزه الزمن، بل يوصم بأنه متخلف وغير ملائم للعالم المعاصر الذي يتجه نحو مزيد من الاعتماد المتبادل والعولمة، ومن المؤكد أن معظمنا يتوق إلى رؤية منطقة شمال شرق آسيا كمجموعة أمنية تضم دولاً سلمية مشابهة لنا في الأفكار، بدلاً من نظام توازن قوى قائم على الأسلوب الواقعي. غير أن هذا لن يتحقق مادام يسود في المنطقة النموذج الويستفالي للدول، والمشاعر القومية، والعداءات التاريخية القائمة دون حل. إن توازن القوى متعدد الأقطاب الناشئ في منطقة شمال شرق آسيا، لايزال بعيداً عن مرحلة الاكتمال، ولكنه يظل حتى الآن يشكل البديل الأكثر قبولاً من بين الخيارات والبدائل المتوافرة، مثل الهيمنة الأمريكية أو الصينية، أو القطبية الثنائية؛ وبإمكان روسيا أن تسهم في صياغة نظام إقليمي (وربما عالمي) أكثر استقراراً إذا ما أحسنت اللعب بمرونة، ووظّفت بذكاء قواعد لعبة توازن القوى.

الهوامش

1. انظر:

Michael Mastanduno, "Incomplete Hegemony: The United States and Security Order in Asia," in Muthiah Alagappa, ed., *Asian Security Order: Instrumental and Normative Features* (Stanford: Stanford University Press, 2003), pp. 141–170.

2. في حالة تايوان، تعتبر علاقة التحالف هذه بالطبع، قائمة بحكم الأمر الواقع، وهي غير رسمية.

3. انظر:

Christopher Layne, *The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present* (Ithaca: Cornell University Press, 2006).

4. انظر:

Richard Little, *The Balance of Power in International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

5. إن عبارة «شامل» هنا تشير إلى أن هذه المتغيرات تنطبق على جميع الأطراف أو معظمها في منظومة شمال شرق آسيا، وبالطبع فإن استخدام المصطلح على هذا النحو يختلف عن وجهة نظر كينيث والتز الذي يرى أن العبارة نفسها تتعلق بالضرورة ببنية النظام الدولي.

6. إن زيادة التداخل الوظيفي والاعتماد الاقتصادي المتبادل يمثل وفقاً لبعض الآراء قوة أخرى تعزز تحقيق الاستقرار في شمال شرق آسيا، غير أنني أعتقد أن القوى الوظيفية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار بقدر كبير عندما تقترن بوجود مؤسسات نشطة. وليس هناك دليل عملي قاطع يثبت أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل في حد ذاته يمكن أن يحقق السلام. انظر على سبيل المثال كتاب:

Katherine Barbieri, *The Liberal Illusion: Does Trade Promote Peace?* (The University of Michigan Press, 2002).

7. انظر:

Charles E. Morrison, "Megatrends Will Shape Long-Term Future of Asia Pacific Region," *Observer & EWCA Update*, East-West Center (Fall 2009/Winter 2010), p. 5.

8. انظر:

Vitaliy Sovasteev, *Geopolitika Yaponii s Drevneishyh Vremyon do Nashih Dney* [Japan's Geopolitics: From the Ancient Times to the Present] (Vladivostok: Far Eastern University Press, 2009), p. 84.

9. انظر تقرير وكالة الأسوشيتدبرس على الموقع الإلكتروني:

Associated Press, "Japan logs fewer babies, more deaths in 2009," philSTAR.com (2 January 2010), at http://www.philstar.com/Article.aspx?articleid=537323 (searched date: 11 February 2010).

10. انظر:

Tomoko Tsunoda, Brad Glosserman, "The Guillotine: Japan's Demographic Transformation and its Security Implications," Pacific Forum CSIS. Issues and Insights, 9 (June 2009), p. 9, at http://csis.org/publication/issues-insights-vol-09-no-10 (searched date: 10 March 2010).

11. انظر المقال على الموقع الإلكتروني:

Toshiko Kaneda, "China's Concern Over Population Aging and Health," *Population Reference Bureau* (June 2006), at http://www.prb.org/Articles/2006/ChinasConcern OverPopulationAgingandHealth.aspx (searched date: 15 March 2010).

12. انظر:

Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, "World Population Prospects: The 2008 Revision," at http://esa.un.org/unpp (searched date: 12 April 2010).

13. انظر التقرير:

Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, "World Population Prospects: The 2008 Revision," at http://esa.un.org/unpp (searched date: 12 April 2010).

14. انظر:

Clark Whelton, "A Demographic Theory of War: Population, Power, and the 'Slightly Weird' Ideas of Gunnar Heinsohn," *Weekly Standard* (6 October 2007), at http://www.weeklystandard.com/Content/Public/Articles/000/000/014/185jeplm.asp?page=1 (searched date: 24 April 2011).

15. انظر:

Yoshihide Soeya, "An East Asian Community and Japan-China Relations," The Association of Japanese Institutes of Strategic Studies/AJISS Commentary (30 April 2010), at http://www.jiia.or.jp/en_commentary/201004/30-.html (searched date: 15 June 2010).

16. انظر:

Norihiro Kato, "Japan and the Ancient Art of Shrugging," *New York Times* (21 August 2010), at http://www.nytimes.com/2010/08/22/opinion/22kato.html?_r=1 (searched date: 21 September 2011).

17. انظر تقرير وكالة أنباء الصين (شينخوا):

Xinhua, "AMilestone & New Starting Point for China, Japan, ROK," *Xinhua* (11 October 2009), at http://news.xinhuanet.com/english/2009-10/11/content_12209114.htm (searched date: 9 June 2011).

18. انظر:

Yoichi Funabashi, "Japan Locks into China," *East Asia Forum* (19 July 2011), at http://www.eastasiaforum.org/2011/07/19/tokyo-has-no-option-but-to-cleave-to-china/ (searched date: 25 September 2011).

19. انظر:

Irina Busygina, Mikhail Filipppov, "Evrosoyuz: ot chastnogo k obschemu [European Union: from the particular to the general]," *Russia in Global Affairs* (28 February 2010), at http://www.globalaffairs.ru/number/n_14566 (searched date: 10 April 2010).

20. انظر:

Ryo Sahashi, "North Korea: Why Seoul-Tokyo cooperation is necessary," East Asia Forum (9 February 2011), at http://www.eastasiaforum.org/2011/02/09/north-korea-why-seoul-tokyo-cooperation- is-necessary/ (searched date: 12 February 2011).

21. انظر على سبيل المثال:

Andrey Lankov, "How to Stop the Next Korean War," Foreign Policy (16 December 2010), at http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/12/16/how_to_stop_the_next_korean_war?page=full (searched date: 25 December 2010); John Feffer, "North Korea: Why Engagement Now?" 38 North (12 August 2010), at http://38north.org/2010/08/north-korea-whyengagement- now/ (searched date: 22 August 2010).

22. يمكن تعريف عبارة «تناغم» بأنها تمثل الإدارة المشتركة للشؤون الدولية من قبل القوى الكبرى على أساس أهداف وقيم ومصالح مشتركة معينة، ويجمع النظام الدولي من النمط المتناغم بين عناصر توازن القوى وعناصر الأمن الجماعي، انظر:

Muthiah Alagappa, "The Study of International Order: an analytical framework," in Muthiah Alagappa, ed., *Asian Security Order: Instrumental and Normative Features* (Stanford: Stanford University Press, 2003), p. 55.

23. ظلت قمة شرق آسيا حتى الفترة الأخيرة تهتم أساساً بالقضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبعد إضافة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه المنظومة، بدأ هذا المنتدى يولي مزيداً من الاهتمام الواضح للقضايا الاستراتيجية والأمنية.

24. انظر:

Avery Goldstein, *Deterrence and Security in the 21st Century: China, Britain, France, and the Enduring Legacy of the Nuclear Revolution* (Stanford: Stanford University Press, 2000), p. 225.

25. انظر:

Kenneth Waltz, "Nuclear Myths and Political Realities," in Kenneth Waltz, ed., *Realism and International Politics* (New York: Routledge, 2008), p. 287.

26. انظر:

Kenneth Waltz, "A Reply (To Critics of Sagan and Waltz)," in Kenneth Waltz, ed., *Realism and International Politics* (New York: Routledge, 2008), p. 296.

27. انظر:

Sergei Karaganov, "Global Zero and Common Sense," *Russia in Global Affairs* (7 July 2010), at http://eng.globalaffairs.ru/number/Global_Zero_and_Common_Sense-14889 (searched date: 25 August 2010).

28. انظر:

Muthiah Alagappa, "Nuclear Weapons Reinforce Security and Stability in 21st Century Asia," *Global Asia* (Spring 2009), at http://www.globalasia.org/Back_Issues/Volume_4_Number_1_Spring_2009/Nuclear_Weapons_Reinforce_Security_and_Stability_in_21st_Century_Asia.html (searched date: 20 August 2009).

29. أفترض أن النظام الإقليمي يكون نووياً بالكامل لو كانت جميع أطرافه الرئيسة تملك أسلحة نووية، ومن ضمن المنظومات الموجودة حالياً، فإن جنوب آسيا هي الوحيدة التي تنتمي إلى هذه الفئة، أما النظام الإقليمي فيكون نووياً جزئياً إذا كانت بعض قواه الرئيسة تملك أسلحة نووية.

30. انظر:

Richard J. Samuels, *Securing Japan* (Ithaca: Cornell University Press, 2007), p. 176.

31. انظر:

T.V. Paul, "Complex Deterrence: An Introduction," in T.V. Paul, Patrick M. Morgan, James J. Wirtz, eds., *Complex Deterrence: Strategy in the Global Age* (Chicago: University of Chicago Press, 2009), pp. 5–7.

32. حول العقلانية الاستراتيجية للدول المارقة، انظر على سبيل المثال:

"Conversation with Kenneth Waltz," *Conversations with History: Institute of International Studies, UC Berkeley* (10 February 2003), at http://globetrotter.berkeley.edu/people3/Waltz/waltz-con0.html (searched date: 23 March 2012).

33. انظر:

Avery Goldstein, "Great Expectations: Interpreting China's Arrival," *International Security*, 22-3 (Winter 1997/98), p. 70.

34. انظر:

Muthiah Alagappa, ed., *The Long Shadow: Nuclear Weapons and Security in 21st Century Asia* (Stanford: Stanford University Press, 2008).

35. انظر:

Victor D. Cha, "NuclearWeapons, Missile Defense, and Stability: A Case for Sober Optimism," in Muthiah Alagappa, ed., *Asian Security Order: Instrumental and Normative Features* (Stanford: Stanford University Press, 2003), p. 459.

36. Ibid., p. 459.

37. Ibid., pp. 481-482.

38. للاطلاع على مناقشة موسعة للرؤى المختلفة داخل روسيا حول موضوع السياسة الخارجية، انظر:

Andrew C. Kuchins and Igor Zevelev, "Russian Foreign Policy: continuity in change," *The Washington Quarterly*, 35-1 (Winter 2012), pp.147–161.

39. مقابلة مع سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي (باللغة الروسية):

Kommersant FM (20 March 2012), at http://kommersant.ru/doc/1897210 (searched date: 21 March 2012).

40. مقابلة مع ألكسندر لوسيكوف، نائب وزير الخارجية الروسي (باللغة الروسية):

Vremya Novostei (19 September 2007), at http://www.vremya.ru/2007/170/5/187328.html (searched date: 29 November 2007).

41. انظر:

Sergei Karaganov, Dmitriy Suslov, Fyodor Lukyanov, Oleg Barabanov, Timofey Bordachyov, Mikhail Troitskiy and Alexei Fenenko, "Otnosheniya Rossiya-Ssha posle 'Perezagruzki': na puti k novoy povestke dnya," *Russia in Global Affairs* (September 2010), at http://www.globalaffairs.ru/docs/RussUSAreload.pdf (searched date: 25 June 2011).

[وعنوان هذه المقالة المنشورة بالروسية، هو: «العلاقات الروسية-الأمريكية بعد "إعـادة الـصياغة": نحو أجنـدة جديـدة، تقريـر الأعـضاء الـروس ضـمن مجموعـة العمـل بـشأن مـستقبل العلاقـات الروسية-الأمريكية».]

42. Ibid., p. 4.

43. Ibid., p. 10.

44. Ibid., p. 4.

45. انظر:

Andranik Migranyan, "Vzryvy Nazrevali Iznutri [Explosions were Brewing from Within]," *Rossiyskaya Gazeta* (11 March 2011), at http://www.rg.ru/2011/03/10/migranian-poln.html (searched date: 23 March 2011).

46. تعليقات سيرجي ميتروخن Sergey Mitrokhin، ممثل حزب يابلوكو، في حوارات انتخابات مجلس الدوما، التي تم بثها على الهواء مباشرة على إذاعة راديو روسيا (بتاريخ 29 نوفمبر 2011)، وتعليقات إيفان ستاريكوف Ivan Starikov، ممثل المرشح ميخائيل بروخروف Mikhail Prokhorov، في حوارات الانتخابات الرئاسية، التي تم بثها على الهواء مباشرة على إذاعة راديو روسيا (بتاريخ 28 فبراير 2012).

47. انظر:

Vladimir Putin, "Rossiya i Menyayuschiysia Mir [Russia and the Changing World]," *Moskovskiy Novosti* (27 February 2012), at http://mn.ru/politics/20120227/312306749.html (searched date: 28 February 2012).

48. Ibid.

49. انظر على سبيل المثال:

Stephen Blank, "The End of Russian Power in Asia?" *Orbis*, 56-2 (Spring 2012), pp. 249–266.

50. انظر:

William H. Overholt, *Asia, America, and the Transformation of Geopolitics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), pp. 211, 213, 264.



51. انظر:

Hillary Clinton, "America's Pacific Century," *Foreign Policy* (November 2011), at http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century?print=yes&hidecomments=yes&page=full (searched date: 2 December 2011).

52. انظر:

US Department of Defense, "The National Military Strategy of the United States of America," *US Department of Defense* (8 February 2011), at http://www.defense.gov/news/2008%20National%20Defense%20Strategy.pdf (searched date: 5 May 2011), p. 13.

53. في عام 2008، أعلن الرئيس الروسي وقتها، ديمتري ميدفيديف، أن روسيا تعتبر فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي السابق منطقة «مصالحها الخصوصية» المتميزة.

54. ما من شك في أنه لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أي فرصة لإزاحة النظام الكوري الشمالي من دون إثارة أي نزاع مسلح كبير، فإنها ستحاول القيام بذلك.

55. إن موسكو لا تطالب بشكل صريح باستمرار الوضع القائم، غير أن تشديدها على الحاجة إلى البحث عن «حلول دبلوماسية» لقضية كوريا الشمالية يعني في الواقع الحفاظ على الوضع الجيوسياسي القائم.

56. انظر:

Georgiy Toloraya, "Ocherednoy Tsykl Koreyskogo Krizisa, 2008–2010. Rossiyskiye Interesy i Perspektivy Vyhoda iz Koreyskogo Tupik," *Problemy Dal'nego Vostoka* [Far Eastern Affairs], 5 (September/October 2010), pp. 3–19

[وعنوان هذه المقالة المنشورة بالروسية، هو: «دائرة أخرى من الأزمة الكورية، 2008–2010، مصالح روسيا وآفاق الخروج من المأزق الكوري».]

57. إن طول الحدود الصينية مع كوريا الشمالية هو 1416 كيلومتراً، بينما طول حدود روسيا مع كوريا الشمالية هو 19 كيلومتراً فقط.

58. في اجتماعهما الذي عُقد في أغسطس 2011، اتفق الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف والزعيم الكوري الشمالي الراحل كيم جونغ إيل من حيث المبدأ على تمديد خط أنابيب للغاز الطبيعي عبر كوريا الشمالية إلى كوريا الجنوبية، غير أن من المرجح أن يظل هذا الاتفاق مجرد إعلان نوايا، حتى يتحسن الوضع السياسي في شبه الجزيرة الكورية بشكل حاسم.

59. اتفق في وجهة النظر هذه مع ديمتري ترينين الذي يرى أن الكرملين، على عكس بكين، ليس لديه قلق من احتمال اختفاء كوريا الشمالية من الخريطة السياسية، مادامت بيونغ يانغ تُعتبر حاجز صد وقائياً للصين وليس لروسيا. انظر:

Dmitri Trenin, *Post-Imperium: A Eurasian Story* (Moscow: Carnegie Moscow Center, 2012), p. 194 (in Russian).

60. إن الاستبداد على طريقة بوتين يمكن أن يُصدّر بشكل متعمد من قبل موسكو، أو على الأرجح يمكن أن يشكل نموذجاً جاذباً للتقليد من قبل بعض القادة السياسيين في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي.

61. وطبقاً لديمتري ترينين، فإن روسيا تعتبر نفسها قوة كبرى مهمتها أن تتصرف «كثقل مهم» له وزن معتبَر في موازين توازن القوى العالمي. انظر: Dmitri Trenin, op. cit., p. 197.

62. على وجه الخصوص، فإن بيع ألاسكا عام 1867 كان خطوة جيوسياسية تأثرت كثيراً بالدوافع المعادية للتوسع البريطاني، التي كانت روسيا والولايات المتحدة تتشاطرانها في ذلك الوقت.

63. انظر:

Artyom Lukin, , "Russia and America in the Asia-Pacific: A New Enternte?" *Asian Politics & Policy*, 4-2 (April 2012), pp. 153-171.

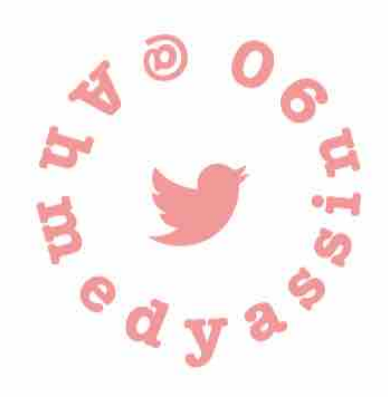
64. إن هذا المعنى لعبارة «وقاية» مقتبس من:

Evan S. Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability," *The Washington Quarterly*, 29-1 (Winter 2005–06), pp. 145–167.

65. وربما من قبيل المصادفة أن هذا هو أحد الأسباب التي قد تقنع روسيا بالترحيب بفكرة إنشاء «محور المحيط الهادي» التي يطرحها الرئيس باراك أوباما.

نبذة عن المؤلِّف

أرتيوم لوكين؛ أستاذ مشارك للعلاقات الدولية في كلية الدراسات الإقليمية والدولية، بجامعة Far Eastern Federal University في مدينة فلاديفوستك الروسية.


@Ahmedyassin90

دراسات عالمية

Panton 286 C



روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا

أرتيوم لوكين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 118